

يساهم في تنشيط حركة نقل البضائع والأشخاص خاصة وأنه يمر بأهم المناطق الوطنية في الإنتاج الفلاحي، حيث يغطي 60٪ من احتياجات الوطن من التبغ المصنّع والنشوق، لست مدخنا ولا أؤيد المدخنين لكنه أمر مطلوب، وبها 50٪ من الطماطم الصناعية والفلفل بنوعيه إضافة إلى إنتاج الخضر والحبوب والماشية.

وأشكر بالمناسبة السيد وزير الموارد المائية الذي استجاب لانشغالنا المتعلق بسد أو حوض أولاد سلام الذي كان يغرق المنطقة عند تساقط الأمطار بدل أن تستفيد بتخزينه. نفس الشيء بالنسبة إلى حوض أو مصب المياه بقم الخنقة بقصر الصبيحي ورأس الزبارة بمسكيانة.

ويبقى، سيدي الوزير أن أقول لكم إن مدينة أم البواقي تحتاج إلى حمايتها من فيضانات أوديتها مثل فيضان وادي سوق نعمان. وأعلمكم، السيد الوزير، أن نسبة ضياع المياه الصالحة للشرب بعين البيضاء مثلا تصل إلى 40٪، وذلك نظرا إلى قدم القنوات وقوة الضخ خاصة بعد توصيل المياه من سد الدالية.

ونرجو شق الطريق بين سوق نعمان والحرملية لفك العزلة عنهما وتزويد البلديات بالغاز الطبيعي خاصة وأنها غير بعيدة عن الأنبوب الذي يمر بها.

وأوجه هذا السؤال إلى السيد وزير الاتصال والثقافة: لماذا يمنع الكتاب العلمي الإسلامي ويسمح بتوزيع كتاب عنوانه مقولات تحريضية؟...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد العمري هاملي، وأحيل الكلمة إلى السيد مختار بوشموخة.

السيد مختار بوشموخة: شكرا سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

- إن منازعات العقار بين الخواص والبلديات وعدم تسويتها في آجالها إلا بعد سنين طويلة، والكثير مازالت لم تسو وضعيته إلى حد الآن، كانت من الأسباب الكبرى لعجز وإفلاس هذه البلديات، وأقصد بها أماكن النشاط، وعين البيضاء بأم البواقي مثال حي على ذلك، فإذا أضيف إلى كل هذا نهب المرافق المخصصة للهيكل والمرافق العمومية ودفن اللون الأخضر، وأقصد المساحات الخضراء، باللون الأسود، وأقصد به العمران، وجب الإسراع في إعداد قانون البلدية "هذا المهدي المنتظر" بما يقطع دابر كل مفلس أو عايب أو عاجز في التسيير.

- هناك أموال كثيرة ترصد ومشاريع كبيرة تسجل وأولويات ظاهرة تتحدد وقرارات مهمة تتخذ، لكن علامات النهب والتبذير وسوء التسيير "تنطق": "يكاد المريب يقول خذوني" في المشاريع التي تضاعفت أغلفتها وما تزال سرايا أو أصبحت خرابا. وكم من سكنات أنجزت ثم أتلفت وهي إلى الآن مهجورة تسكنها الكلاب المشردة ولا أقول (Les SDF) من هم دون مأوى ثابت.

وأسأل: من المسؤول عما حدث؟ ومن المستفيد مما حدث؟ ومن المتضرر مما حدث؟ هل ينفع منطق "الروبلوت"، وأستسمحكم في هذه العبارة، خاصة وأن الكثير من الحقائق ضاعت بين الفوضى والغموض وما بقي لم يصدق؟

هذا وأشار إلى أهمية وضرة سن قانون السكن الذي تحدد فيه إستراتيجية الدولة بوضوح حتى لا تبقى تتأرجح بشأن السكن الاجتماعي بين تحليله عاما وتحريمه عاما آخر. وفي رأيي إن التنازل عن السكن الاجتماعي مظنة التلاعب به كما حدث في السابق.

- وبمنطق الأولويات التي حددها هذا القانون دائما، وأقصد إتمام الإنجازات الجارية في مجال المنشآت القاعدية منها خط السكك الحديدية الرابط بين ولاية تبسة وعين مليلة بولاية أم البواقي، هذا الخط الذي

فلا التوضيحات ولا الشهادات ولا المعاناة ولا الدماء ولا الدموع ولا إزهاق الأرواح ولا أصوات طلب المساعدة والإغاثة والنجدة التي أطلقها الضحايا والأبرياء استطاعت إقناع أصحاب هذا السؤال.

ومن المفارقات العجيبة أن الجواب اليقين جاءهم من عقر الدار، من نيويورك وواشنطن، وأرجو ألا يفهم من كلامي هذا روح التشفي في الشعب الأمريكي، لأن الشعب الذي اكتوى بنار الإرهاب هو الذي يكون أكثر تفهما لمعاناة أبرياء مثله.

إن أحداث 11 سبتمبر في أمريكا ستعفي الجزائر حتما من الجواب مرة أخرى عن السؤال اللعين وأمثاله من الأسئلة، وستضع حدا نهائيا لطرح مثل هذه الأسئلة الخبيثة والمسمومة.

وفي خضم هذه الأحداث وهذه الظروف وهذه المعطيات وغيرها يأتي مشروع قانون المالية هذا الذي من المفروض أن يجدد العهد ويشع الأمل في النفوس التي أتعبتها الأوضاع المأساوية، ويجب أن يرتكز أساسا على محاور أساسية من شأنها تحقيق أبعاد وأهداف في غاية الأهمية هي:

1- عالم الشغل: يعد إحداث 45 ألف منصب شغل المنصوص عليه في مشروع قانون المالية هذا جهدا معتبرا، لكنه يبقى غير كاف إذا ما قورن بالعدد الهائل من مناصب الشغل المفقودة والذي يفوق 500 ألف منصب شغل وذلك نتيجة التسريحات وغلغ المؤسسة، إضافة إلى العدد الهائل من الشباب الذي يدق أبواب سوق العمل. لذا ألح على توفير مناصب الشغل الدائمة والمنتجة وتشجيع الاستثمار المنتج.

2- تنمية المناطق الريفية: إن العناية بتنمية المناطق الريفية رهان لا بد من كسبه، وكسب هذا الرهان يعطي المصدقية الحقيقية لسياسة الدولة ويحقق أبعادا هامة تتمثل في استقرار السكان والقضاء على النزوح الريفي. وما زال ريفنا يواجه المعاناة والغبن في جميع المجالات، فولاية جيجل على سبيل المثال التي أتشرف بتمثيلها

السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة رواد قطاع الإعلام والصحافة،
السلام عليكم.
من المفروض أن يشكل قانون المالية لسنة 2002 منعرجا جديدا في المسارين الاقتصادي والتنموي وترقية السياسة الاجتماعية في البلاد، ويكون نقطة انطلاق لقطيعة نهائية مع أساليب التسيير والعمل المنتهجة سابقا، نظرا إلى السياق والمعطيات الوطنية والدولية التي جاء فيها متناقضة حيننا ومتناقضة حيننا آخر، حيث تتميز بارتفاع مداخيل البترول التي حققت بعض التوازنات المالية الكبرى في البلاد. وقد تميزت الفترة السابقة بتضحيات جسام تكبد فيها العمال وفئات كثيرة من المجتمع الجزائري أفدح الخسائر والأضرار، تمثلت في فقدان الكثير من مناصب الشغل جراء التسريحات وغلغ المؤسسات الذي صاحبه انهيار رهيب في القدرة الشرائية للمواطن.

كما بدأ الوضع الأمني يتميز بتحسن نسبي مقارنة بسنوات الجمر والدمار والخراب رغم بعض الأعمال الإرهابية التي مازالت تحدث ضجيجا هنا وهناك، وحتى الأصوات والأبواق ونعيق الغربان التي كنا نسمعها هنا وهناك وكانت تشكل تشويشا على استقرار الجزائر وتسويد صورتها في الداخل والخارج والمتدربة بحماية حقوق الإنسان في الجزائر ظاهريا، لكنها في الباطن كانت تهدف إلى زعزعة استقرارها نهائيا وإدخالها في متاهات ليست لها نهاية بالعمل على تشويه أهم ركائز ودعائم الدولة الجزائرية والمتمثلة في مؤسسة الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن باعتبارها حامية الوطن والمواطنين والدرع الواقى للبلاد.

لقد حاولت هذه القوى الحاكمة على الجزائر أن تلعب دورا خطيرا بتسميم الأجواء وتشكيك المواطنين فيمن يوفرون لهم الحماية والأمن، وبالتالي جر البلاد إلى سيناريو ومسلسل جديد أكثر فضاة من الإرهاب الوحشي الذي سلط عليها سنوات طويلة، مثل السؤال المسموم وغير البريء الذي كانت تطرحه هذه المنظمات الدولية، من يقتل من في الجزائر؟

وتفعيل نشاطه.

- إنجاز الطريق رقم 77 الذي يربط الولاية بولايتي سطيف وميلة وغيرهما من ولايات الشرق.

هذه المشاريع وغيرها من شأنها أن تخفف من ظاهرة البطالة، إلى جانب المنشآت الأساسية القاعدية الأخرى التي ستكون بالتأكيد قاعدة للإقلاع الاقتصادي والسياحي في الولاية، لكن ما يثير مخاوف المواطنين في هذه الولاية هو أن تبقى هذه المشاريع حبرا على ورق أو في الرفوف كسابقاتها من المشاريع والقرارات.

ويجرتني هذا إلى دعوة الحكومة والإدارة بصفة عامة إلى توفير الشروط والإمكانات والعناية اللازمة لتكريسها في الواقع وجعلها محل متابعة ميدانية، لأنه وعلى سبيل المثال أثير بشأن المنطقة الحرة لبلارة جدل واتخذت قرارات وشهدت زيارات لوزراء كثيرين، لكن المشروع لم يتحقق ولا يدري المواطن ولا المسؤول الأسباب الحقيقية التي حالت دون تحقيقه رغم ما له من أثر إيجابي في بعث الحياة في هذه الولاية وفي الولايات المجاورة.

- الري واستغلال الموارد المائية: من المعروف أن ولاية جيجل من أكبر ولايات القطر الجزائري التي تسقط بها الأمطار، لكن المؤسف أن معظم هذه الأمطار يذهب إلى البحر...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد مختار بوشموخة، وأحيل الكلمة إلى السيد حامد بن سعدة.

السيد حامد بن سعدة: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

السادة النواب،

السلام عليكم.

السيد وزير المالية، أبدأ مداخلتني بالتحدث عن مؤشرات الاقتصاد الكلي في قانون المالية.

كانت من الولايات الأكثر تضررا إبان الاستعمار الفرنسي وضربها الإرهاب بقوة وفي العمق، مما جعلها أكثر الولايات معاناة للعزلة والتهميش والركود والجمود وبالتالي زرع الإحباط في نفوس الشباب والمواطنين، لأن من يعرف الولاية يدرك أن جيجل العميقة ليست الشريط الساحلي فقط وإنما أغلب بلدياتها موزعة في مناطق جبلية وتضاريس وعرة، ويعاني سكانها نقص المياه الصالحة للشرب وطرقها غير مرممة إن لم نقل معدومة، مما يصعب على المواطنين الاتصال بالمدن ويصعب على المعلمين والتلاميذ الاتصال بالمدارس ويصعب نقل المرضى إلى المستشفيات، أضف إلى ذلك تفشي ظاهرة البطالة والخوف من بطش الإرهاب الذي سلط فترة طويلة على هذه الأرياف. لذا، بات من الضروري اهتمام الحكومة جديا بهذه المناطق وتخفيف الغبن والمعاناة عن هؤلاء السكان.

3- الصحة: أتطرق إلى قطاع الصحة بولاية جيجل، وبغض النظر عن المواطنين في البلديات النائية بأولاد رابح، غبالة، أولاد عسكر، برج الصهر، بلهادف، سلمى، إراقن، جيملة، بلياجيس وغيرها من البلديات النائية المعزولة نهائيا عن المناطق الحضرية والتي تفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية، فإن المدن مثل جيجل والطاهير والميلية بها مستشفيات لكنها تفتقر إلى الاختصاصات والتجهيزات، مما يزيد في معاناة المواطنين في هذا المجال. لذا، فإنني أطلب من الحكومة اعتماد سياسة التوازن في توزيع الأطباء الأخصائيين وتوفير التجهيزات الطبية اللازمة.

سيادة الرئيس، إن زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى ولاية جيجل مؤخرا، كان لها وقع خاص في نفوس المواطنين خاصة بعد اتخاذ جملة من القرارات التي من شأنها تخفيف الضغوط عن المواطنين.

ومن بين هذه القرارات الهامة:

- إنشاء المنطقة الحرة لبلارة بدائرة الميلية.

- ربط ميناء جنجن بهذه المنطقة مع عقلنة التسيير

بالرغم من أن الجزائر حررت السوق الخارجية وأزالت الحواجز الجمركية.

إذن، بإمكان الدولة أن تبذل جهداً أكبر في هذا القطاع وتخصص أو تركز هذه الجهود قصد تأهيل هذه المؤسسات لدخول المنافسة وهي في المستوى المطلوب.

ولابد من الإشارة هنا إلى ما ورد في مشروع القانون من دعم الدولة والذي اعتبره بداية خطوة إيجابية، لكن يبقى هناك نقص كبير نتمنى أن تتداركه الحكومة. كما يجب على الدولة الإسراع في مراجعة النظام الجبائي الذي سيخفف، دون شك، من معاناة مختلف المتعاملين الاقتصاديين، لا سيما الضغط الجبائي المتعلق بالضريبة على الدخل (IRG) والضريبة على الأرباح (IBS)، وقد اتخذت الحكومة تدابير بشأنها لكنها لم تطبق ولم يسمح هذا الضغط بتخفيف معاناة المؤسسات وهو يشكل عائقاً لها. ومن أجل التخفيف من هذا الضغط الجبائي قامت الحكومة بتوسيع الوعاء الجبائي لكن جهودها لم تصل إلى المستوى المطلوب.

كما يجب على الدولة مراجعة النظام المصرفي بما يتماشى والتحويلات الحاصلة في المرحلة القادمة. صراحة، إن البنوك حالياً لا تشجع الاستثمار سواء الخاص بالمستثمرين الجزائريين أو الأجانب. كما يجب على الدولة الإسراع في عملية الخصخصة التي نراها وسيلة إضافية لتطهير البيئة الاقتصادية وتحسينها وإعطاء فرصة لهذه المؤسسات وذلك من خلال فتح رأسمالها والبحث عن شركاء وإدخال طرق تسيير جديدة ملائمة للاقتصاد الحر.

كما يجب تسوية العقار الصناعي الذي تطرق إليه الكثير من الإخوة لأنه يشكل عائقاً أمام المستثمرين. ونظراً إلى العدد الهائل من المشاريع المسجلة (APSI) والمعطلة في المستوى المحلي وفي مستوى (GALPI) والتي من المفروض أن توفر مناصب شغل وتساهم في امتصاص البطالة أطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود لتسوية هذه القضية.

السيد الوزير، من نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي شرعت فيه الجزائر هو تحسن التوازنات الكبرى مثل الانخفاض الملحوظ في نسبة التضخم والاستقرار النسبي لمعدل الصرف وانخفاض العجز في الميزانية، لكن اليوم وبعد أحداث 11 سبتمبر نرى أن بعض هذه التوازنات الكبرى بدأت تتراجع مثل سعر البترول وسعر صرف الدينار الذي بدأ يتزعزع ونسبة التضخم، حسب هذا المشروع والتي قد تصل إلى 3٪، واعتباراً لهذه التطورات الجديدة يمكن أن تنخفض إيرادات الدولة وترتفع النفقات ويرتفع بذلك العجز، مع العلم أن سعر الصرف سيؤثر في نسبة التضخم. وما أخشاه هو أن تقع اختلالات في التوازنات الكبرى لأنها ستؤثر في ميزانية الدولة، كما يبدو بصفة واضحة في هذا المشروع ثقل المحروقات في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزيد نسبة الصادرات خارج المحروقات على 3٪ في أحسن الأحوال، الأمر الذي يعكس ضعف النشاطات في هذا المجال رغم كل التدابير التي اتخذتها الحكومة سابقاً لتحفيز وتشجيع كل النشاطات التي ستساهم بدورها في تعزيز الصادرات خارج هذا القطاع، لكن نلاحظ اليوم أن الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وأنا أسأل السيد الوزير: هل قامت الحكومة بتقييم في هذا الميدان؟ وهل فكرت في اتخاذ تدابير جديدة بهذا الشأن؟

وفي إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول نهائياً في الاقتصاد الحر بإمكان الدولة، حسب قناعتني، أن تبذل جهداً أكبر لتأهيل الاقتصاد الجزائري، لأننا نعلم أن اقتصادنا كان يسير على النمط الاشتراكي ونحن على وشك الدخول في الاقتصاد الحر "اقتصاد السوق" دون المرور بمرحلة انتقالية نحضر فيها اقتصادنا ومؤسساتنا. ولا يخفى على أحد أن القطاع العام مثلاً تأثر كثيراً جراء التسيير المركزي إلى درجة أنه مر بفترة كاد أن يصبح فيها مشلولاً وكان القطاع الخاص كذلك مهمشاً، وستبرم الجزائر عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في حين نحن نعلم أنه لا للمؤسسات التابعة للقطاع العام ولا المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة قدرة على المنافسة الخارجية ومواجهة التحدي الخارجي

لقد سبق لي وأن طرحت بعض هذه الانشغالات وأقترح لها الحلول الآتية:

- دراسة إمكانية توظيف مواطنينا المقيمين في جدة والمدينة المنورة أثناء أداء العمرة والحج بحكم معرفتهم الجيدة بالبيئة السعودية.

- تنشيط ودعم دور المراكز الثقافية الجزائرية في المشرق العربي لأنها من السبل التي تساعد على تثمين روابط الجالية مع وطنها، وإذا أمكن فتح مراكز في دمشق وبيروت والرياض وغيرها من العواصم المشرقية.

- ضرورة رفع ميزانية النشاط الاجتماعي في سفارتنا وقنصلياتنا في المشرق أكثر فأكثر لتمكينها من التكفل بمساعدة مواطنينا الذين هم في حاجة إلى ذلك وما أكثرهم.

- دراسة إمكانية إحداث صندوق تضامن باتجاه المحاجين والمسنين المقيمين في الخارج.

- فيما يخص ملف الجنسية، لقد سبق لي أن طرحت هذا الملف في وقت مضى، وقد تم التكفل ببعض الحالات وإيجاد الحل المناسب لها وكان لذلك أثره البالغ في نفوس جاليتنا، لكن ماتزال حالات أخرى تنتظر البت من المصالح المعنية. لذا، أطلب منكم التعجيل بذلك حتى نرفع الغبن عن العديد من مواطنينا الذين يعيشون اليوم في بلدان عربية كثيرة دون جنسية.

- تشجيع مشاركة جاليتنا بالخارج في الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات المقيمة في الخارج، والسعي للاستفادة من علاقات بعضهم الثرية في المجالين الصناعي والتجاري. بالإضافة إلى ما ذكر عن المساعدة الاجتماعية لجاليتنا بالخارج، تجد سفاراتنا ومراكزنا القنصلية نفسها عاجزة عن مد يد المساعدة للمحتاجين من مواطنينا المقيمين في الخارج لقلّة الاعتمادات المالية خاصة إذا علمنا أن الكثير منهم في أمس الحاجة

كما يجب تفعيل البورصة التي مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب، وحسب رأيي، لقد تأخرت الدولة في تطهير الإدارة الجزائرية وأقصد بتطهير الإدارة تحسينها وترقيتها إلى مستوى يجعل منها جهازا يقدم كل الخدمات للمواطن ولا يعطلها، لأن المواطنين يشكون جميعا من العراقيل والبيروقراطية وهذا، بطبيعة الحال، لا يليق ببلادنا خاصة ونحن مقبلون على تحديات كبيرة وستبقى الإدارة هي المتأخرة عن الركب...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حامد بن سعدة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطيب مريم.

السيد محمد الطيب مريم: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السادة الضيوف الكرام.

تنحصر مداخلتني بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2002 في نقطتين:

النقطة الأولى: الجالية الجزائرية في المشرق العربي، أغتنم فرصة مناقشة مجلسنا الموقر مشروع قانون المالية لأنطرق إلى بعض القضايا والانشغالات التي تهتم جاليتنا بالخارج وعلى وجه الخصوص بالمشرق العربي، وسيكون بالتأكيد للتكفل بهذه الانشغالات صدى إيجابي في أوساط هذه الجالية التي تسعى دولتنا إلى الاهتمام بها وإشراكها في كل ما يهم وطننا، علما أن هذه الجالية تتابع باهتمام بالغ كل ما يجري في بلادنا خصوصا في المدة الأخيرة، فهم واعون بالمرحلة التي يمر بها وطنهم ومتفهمون للرهانات التي يجب كسبها، وإن أية التفاتة من بلادهم تجاههم سيكون لها أثرها البالغ عليهم.

لقد عبروا عن اهتمامهم البالغ بكل ما يجري في وطنهم بشتى الطرق، آخرها مشاركتهم الكثيفة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة وفي الاستفتاء الأخير.

إن الكثير من المواطنين ما يزالون يعيشون في أكواخ قصديرية وفي ظروف مزرية، بعضها دون ماء ولا كهرباء ولا طرق وأحيانا دون مدارس.

إن ما ينتظره المواطنون هو أن تسارع الحكومة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل، لأن عدد البطالين بلغ حوالي ثلاثة ملايين جلمهم فقدوا الأمل في الحصول على منصب عمل. ولن يتأتى هذا الإنعاش الاقتصادي إلا بإعادة تنشيط المشاريع الكبرى المحدثة لمناصب الشغل كمشروع الطريق السريع شرق - غرب والمشاريع الفلاحية ومشاريع السكك الحديدية وغيرها، فهي وحدها قادرة على دفع وتيرة التنمية.

إن الحكومة مطالبة باتخاذ كل التدابير والإجراءات الضرورية للتخفيف من معاناة الشعب ورد الأمل إليه، فحتى المواطنون الذين يتحصلون على رواتب انضموا إلى شريحة الكادحين لعدم الزيادة في أجورهم منذ سنوات، بل أن الأمر نفسه مس حتى الإطارات. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد الطيب مريم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جهيد يونس.

السيد محمد جهيد يونس: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

أيها الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد جاء مشروع قانون المالية والميزانية في وضع دولي خاص، يتسم بتحمل دولي لقوى عظمى هو في حقيقة الأمر تحامل على الإسلام والعرب والمسلمين، طبعاً، تحت شعار محاربة الإرهاب.

إلى ذلك. وعلى الرغم من الإرادة الحسنة والجهود الجبارة التي يبذلها السادة السفراء والقناصل، فإن قلة الاعتمادات تبقى عائقاً. لذا، أقترح دراسة التكفل بهذا الجانب الذي يدخل في باب الحفاظ على كرامة ومصالح جاليتنا الوطنية المقيمة في الخارج مثلما أشار إلى ذلك برنامج الحكومة.

بغية المساهمة الفعالة في ربط أبناء جاليتنا المقيمة في الخارج بوطنهم، أقترح على وزارة السياحة والصناعة التقليدية تنظيم مخيمات ورحلات سياحية إلى الجزائر لصالح شبابنا المقيمين في الخارج، ولا تخفى فوائد مثل هذه العملية على أحد لما لها من تمتين روح الانتماء لديهم.

تلکم بعض الانشغالات والقضايا التي تهم جاليتنا المقيمة في المشرق حملتني إياها لتبليغها لسلطاتنا، وأنتقل الآن إلى النقطة الثانية:

إن مناقشة مجلسنا الموقر مشروع قانون المالية لسنة 2002 هي فرصة للتطرق إلى بعض الجوانب والانشغالات التي تهم المواطنين، وسينصب تدخلي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي لها تأثير في الأغلبية الساحقة من الجزائريات والجزائريين.

إن المبالغ الهامة التي دخلت خزينة الدولة بفضل الارتفاع المعتبر لأسعار البترول في الأسواق الدولية خلال هذه السنة لم يكن لها الأثر المنتظر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من المجتمع التي أصبحت قدرتها الشرائية تتراجع وتتدنّى، وأصبح الفقر ظاهرة تزداد انتشاراً وبشكل واسع وهو ما تولدت عنه أمراض خطيرة وآفات غريبة عن مجتمعنا إلى درجة أننا أصبحنا نرى حالات الانتحار تتزايد وتمس فئات كثيرة، ولعل السبب الأساسي في ذلك هو فقدان الأمل لدى الكثير من المواطنين وانسداد الأفق. فالسياسات المنتهجة منذ سنوات لم تسترجع هذا الأمل المفقود ولم تقض على هذا الانسداد، وهذا في الوقت الذي كان المواطن ينتظر تحسناً في معيشتته وارتفاعاً في قدرته الشرائية التي بلغت حداً لا يطاق.

والعدالة مثلا، لكنه أتى، للأسف، على المنوال نفسه الذي جاءت به المشاريع السالفة إلى درجة أنه أصبح من الصعب على المتتبع أن يفرق بين حكومة وأخرى وبين مشروع وآخر. ولعل ذلك راجع إلى كون هذه المشاريع كلها خارجة من مشكاة واحدة رغم تعاقب الحكومات والبقاء الأبقى لتلك المشكاة.

وبخصوص الجانب الاقتصادي، فإن عدم اهتداء الجزائر إلى حد الآن إلى سياسة اقتصادية ناجعة تسمح ببروز نسيج مؤسساتي منسج للثروة وموفر لمناصب الشغل الدائمة ومساهم بصفة أساسية في التوازنات المالية للخزينة العمومية، يجعل الدولة والمجتمع عرضة لشتى أنواع الهزات والاضطرابات.

إن اعتماد الخزينة العمومية شبه الكلي على مداخل الجباية البترولية يشكل خطرا على التماسك الاجتماعي وكذا على استقلال القرار السياسي للدولة، كونه يصبح رهينة إرادة من هم وراء المؤسسات المالية الدولية. كما يجب علينا مراجعة سياسة الاقتراض التي مورست إلى حد الآن والتي أدخلت الجزائر في دوامة جهنمية استنزفت قدرات الوطن، فما لم يتم تدارك الأمر بتبني سياسة صارمة في هذا الشأن فإن مستقبل الأجيال يبقى مرهونا.

أما فيما يخص الديون الداخلية، فقد أصبحت الوسيلة المثلى التي يلجأ إليها لتغطية أي فشل أو إهمال في التسيير. أما حال البنوك فحدث ولا حرج، فهي مكبلت بسبب ثقل الديون التي تسببت فيها بالأساس القروض التي استفادها أصحاب الامتيازات البنكية دون إعطاء أية ضمانات حقيقية.

أما فيما يتعلق بما يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإننا نخشى أن يكون مصيره هو مصير كل المشاريع التي وجهت في الأصل للتنمية المحلية، لكن لم يصل منها إلى المواطن في حقيقة الأمر إلا الشيء اليسير، وذلك بفعل التحايل والمحسوبية في إبرام الصفقات والغش في الإنجاز، فرغم تفشي هذه الظاهرة المحرمة

ولم يجد هذا العدوان من ضحية لاستعراض قوته إلا شعبا فقيرا أعزل كشعب أفغانستان المسلم ليسلط عليه حرب إبادة جماعية منكرة راح ويروح ضحيتها يوميا عشرات الأبرياء وذلك كله بحجة أن بينهم متهم. لكن المؤلم والمؤسف إنما هو ذلك الموات الذي أصاب الضمير الإنساني للعرب والمسلمين الذي أصبح لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا.

أما في المستوى الداخلي فلقد جاء هذا المشروع والجزائر تعيش وضعا سياسيا يتسم بالانسداد وإعلاميا يتسم بالانغلاق واقتصاديا يتسم بالركود واجتماعيا يتسم بالتدهور والاضطرابات.

مازالت الجزائر تراوح مكانها مترددة تقدم خطوة وتؤخر أخرى بين دعاة المصالحة وبين دعاة الفتنة والافتتال، ومازالت الجزائر تراوح مكانها كذلك مترددة بين ضرورة إرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي حقيقي وبين نزعة أحادية في ثوب ديمقراطي مشبوه. وتبقى الجزائر تتلاطمها رياح الأزمة لا تفتأ تخرج من فتنة حتى تلج أخرى. إن مرد ذلك، في اعتقادنا، إلى سياسة التردد في معالجة أسباب الأزمة وغياب إرادة صادقة في التوجه الديمقراطي. فلا أمل، إذن، في وضع حد لهذه الأزمة إلا بفك خيوطها وإزالة مسبباتها قبل معالجة آثارها. فما دامت الحقوق والحريات مكبوتة ومنتهكة ومادامت الإرادة الشعبية مغتصبة ومادام الاعتداء على ثوابت الأمة ومقوماتها مستمرا ومجهرا به، فلا يمكن الجزائر أن تحقق إقلاعة اقتصادية أو رفاهية اجتماعية في ظل هذا الوضع السياسي الذي يتسم بانعدام الاستقرار. فلا التعامل العاطفي مع ملف المفقودين يرجع حقوق المظلومين ولا تجاهل حق العمال المفصولين يزيل بؤس الأطفال البائسين ولا سياسة الأنا تعيد الثقة إلى المواطنين.

ولما كان المشروع المعروف أمامنا هو التطبيق الفعلي لبرنامج الحكومة، فإنه من المفروض أن يأتي بإجابات شافية لمعاناة المواطن في العمل والسكن والصحة

منطقتي سيدي سالم وبوخضرة بولاية عنابة، فهذا شيء غير مقبول.

فيما يخص المجال الصحي، فإن الرعاية الصحية هي حق دستوري للمواطن وواجب على عاتق الدولة تضمنه لكل مواطن، لكن الناظر إلى حال ومستوى الرعاية الصحية في مصحاتنا ومستشفياتنا يوقن أن صحة المواطن هي آخر ما يفكر فيه.

وعلاوة على تلك الخدمة البائسة التي تقدم للمواطن، فإنه ما يزال يعاني الشمن الباهظ للأدوية، ناهيك عن كون عشرات الأدوية لا يعوضها صندوق الضمان الاجتماعي.

أما فيما يخص قطاع العدالة، فقد قيل "العدل أساس الملك" ولا يمكن المواطن أن يشعر بالكرامة إذا ما أحس بأنه غير متساو مع غيره أمام القانون وبأن القضاء كفيل بأن يأخذ له حقه إن كان له حق، لكن مانراه اليوم من أحكام قضائية غير منفذة كتلك التي تخص العمال المفصولين ظلما وعدوانا مثلا يبعث في المواطن...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد جهيد يونس، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد ميلود محمدي.

السيد ميلود محمدي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
السيدات والسادة الإطارات،
السيدات والسادة الصحافيين،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أما بعد،

أشكر بدوري الحكومة على تقديمها هذا المشروع الذي لا يخلو من الإيجابيات، خاصة ارتفاع نسبة حصة الجباية البترولية المخصصة لصندوق تنمية مناطق الجنوب، كما أتمنى أن يتحسن هذا المشروع المعروف علينا بعد

قانوننا لم نر بعد آليات رقابة صارمة وفعالة تضع حدا لهذا الإجرام في حق الأمة.

كما أن سياسة اللجوء إلى جيب المواطن لسد عجز الخزينة العمومية باستحداث رسوم وضرائب وأتاوى جديدة في كل سنة، فضلا عن الزيادات التي مست الرسوم والضرائب والأتاوى الموجودة من قبل، تعد، في نظرنا، حيلة من لا حيلة له. فلا يمكن سياسة مماثلة أن تحقق تنمية فضلا عن مآلاتها السيئة على معيشة المواطن، فقد كان من الأجدر أن تسعى الحكومة إلى إيجاد مصادر أخرى لتمويل الخزينة، وأن تجتهد مصالح الدولة في تحسين مستوى التحصيل الضريبي والحد من التهرب الجبائي.

وبخصوص الجانب الاجتماعي، ففي مجال الشغل نلاحظ أن رقعة البطالة في تزايد لدى شرائح واسعة خاصة منها شريحة الإطارات الجامعية التي تبلغ حوالي 250.000 متخرج سنويا. كما أن التسريح الجماعي لمئات الآلاف من العمال في كل ولايات الوطن على العموم وفي ولاية عنابة على الخصوص التي تعد من أكثر ولايات الوطن تضررا من عملية التسريح الجماعي، خاصة ما تعلق بمركبي "سيدار" و"أسميدال".

إن هذا التسريح الجماعي وسع من ظاهرتي البطالة والفقر اللذين لا يخفيان على أحد في كونهما بوابة لكل أنواع الانحرافات الخلقية والآفات الاجتماعية. فلم نر إلى أحد الآن إجراءات جادة لدفع الإطارات الشابة إلى إنشاء مؤسسات خاصة إلا شيئا قليلا لا يكاد يذكر.

أما في ميدان السكن، فإن اعتماد الدولة على نمط التنوع في طبيعة السكن (الاجتماعي والتساهمي والبيع عن طريق الإيجار) شيء إيجابي إذا ما تم بالكمية الكافية التي تكافئ العجز الحاصل وإذا ما تم توزيع السكنات الجاهزة على أصحابها في الآجال المقبولة. أما أن تترك سكنات جاهزة عدة أشهر والمواطن في انتظار، كما هو الحال في بلدية البوني ومئات السكنات في

العزلة عن المناطق، فإن ولاية البيض تحتاج إلى عدة عمليات نعتبرها من الأولويات والمتمثلة في:

- إنجاز الطريق الرابط بين الرقاصة وبوقطب الذي تمت الدراسة به منذ 1990.

- إنجاز الطريق الرابط بين الرقاصة والسخونة.
- إتمام إنجاز الطريق الرابط بين المحرة وتوسمولين.
- إنجاز الطريق الرابط بين المحرة ومشرية.
- صيانة الطريق الرابط بين الخيثر والمرحوم.

السيد الرئيس،

إن التغطية الضعيفة للحماية المدنية بولاية البيض، نظرا إلى الإمكانيات والوسائل المحدودة التي تتوفر عليها، ونظرا إلى شساعة مساحتها التي تتطلب إمكانيات كبيرة للنهوض بها، حيث لا تتوفر هذه الولاية إلا على ثلاث وحدات عبر ثماني دوائر، إلا أننا عند تفحصنا لقسم التجهيز الخاص بهذا القطاع لاحظنا تسجيل مشروع واحد بمقر الولاية، رغم أننا طرحنا على جميع المستويات وفي كل المناسبات برمجة إنشاء وحدة بدائرة بوقطب، لكننا لم نلاحظ تسجيله في برنامج هذه السنة، مما يجعلني أترح السؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف الأسباب التي حالت دون تسجيل هذا المشروع؟

2- قطاع الطاقة والمناجم: إن تزويد مدن ولاية البيض بالتوزيع العمومي للغاز الطبيعي، يمثل مطلباً طالما طرح على وزارة الطاقة والمناجم اعتباراً لحاجة سكان الولاية إلى هذه الطاقة الحيوية.

نظراً إلى المبالغ المالية المرصودة في كل مشروع قانون مالية لتمويل المدن، إضافة إلى تكفل موارد الخزينة العمومية في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بالحصة العائدة للبلديات في تمويل برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، أترح السؤال الآتي:

هل المدن الآتية: البيض، بوقطب، الأبيض سيدي الشيخ، بريزينة معنية بالتركيبة المالية الجديدة لتمويل شبكة نقل الغاز الطبيعي؟

تدخلات وتعديلات السادة النواب. ولا يفوتني أن أقدم تشكراتي إلى اللجنة التي بذلت جهوداً كبيرة لتحسين هذا النص الذي هو بين أيدينا.

السيد الرئيس،

بعد تفحصي لمشروع قانون المالية لسنة 2002، أبدي الملاحظات الآتية:

1- إن مشروع قانون المالية لسنة 2002 هو امتداد لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الذي كان بداية لتجسيد البرنامج الرئاسي لدعم الإنعاش الاقتصادي لفترة (2001 - 2004).

2- إن المديونية العمومية تشكل عبئاً ثقيلاً على المالية العمومية، إذ مازالت تمثل نسبة عالية من إيرادات الميزانية رغم انخفاضها مقارنة بقوانين المالية السابقة، وإذا كان الموضوع يبدو تقنياً فطرحة ومعالجته يحتاجان إلى شفافية أكبر لما له من انعكاسات على استعمال إيرادات البلاد، لا سيما إذا تراجعت مستقبلاً إيرادات البلاد من المحروقات.

3- إن ربط برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بصندوق ضبط الإيرادات، يعتبر غير كافٍ مستقبلاً في حالة تراجع أسعار المحروقات. لذا، وجب البحث عن موارد أخرى حتى تضمن الاستمرارية لدعم الإنعاش الاقتصادي كلما كان مستوى أسعار المحروقات.

السيد الرئيس،

إن الزيادة المعتمدة اعتباراً من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 للموارد المخصصة لميزانية التجهيز، والتي تتكفل بالمشاريع العديدة التابعة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفزني لطرح بعض انشغالات وتطلعات المواطنين المشروعة التي تتسم بطابع استعجالي يتجاوز القدرات المحلية، وستستمتع بتحسين ظروف المعيشة والتدريس للسكان.

1- قطاع الداخلية والجماعات المحلية: فيما يخص

المالية، هذا دون الحديث عن الوضعية المتشابهة في التعليم الأساسي بأطواره الثلاثة، مما يتطلب حولا عاجلة لهذه الوضعية حتى يسمح لكل المؤسسات التربوية وفي مختلف الأطوار أن تلعب الدور المنوط بها.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية عرف في هذه السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في إنجاز الهياكل التربوية مقارنة بالسنوات الفارطة، نظرا إلى الإمكانيات التي سخرتها الدولة لتحسين ظروف التمدرس خاصة في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ومشروع قانون المالية لسنة 2002، مما جعلني أطرح بعض الانشغالات المحلية لولاية البيض في هذا القطاع والمتمثلة في:

1- برمجة إنجاز داخليتين ابتدائيتين بكل من بلدية توسمولين وبلدية بريزينة.

2- برمجة إنجاز ثانوية للتعليم العام بدائرة بوقطب.

3- برمجة إنجاز إكمالية ببلدية البيض.

4- تجهيز الثانويات التي فتحت في الموسم الدراسي 2000 - 2001، والتي في أغلبيتها ثانويات متعددة الاختصاصات تتطلب التعجيل بتجهيزها.

5- تهيئة بعض المؤسسات الابتدائية ذات النظام الداخلي التي فتحت أبوابها منذ سنة 1974، وعددها أربع مؤسسات تربوية.

أخيرا، أشكركم على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد ميلود محمدي، وأحيل الكلمة إلى السيد طالب أحمد بلالي.

السيد طالب أحمد بلالي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،

السيد الرئيس،

إن الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تقلق المواطن وتؤثر سلبا في بعض النشاطات، حيث أصبحت ظاهرة مألوفة لديه، خاصة في الآونة الأخيرة، يعيشها في بعض الأحيان أكثر من 72 ساعة. لذا، ينبغي التفكير في تزويد ولاية البيض بخط ثان ذي الضغط العالي دعما للخطة الموجودة الذي أصبح غير كاف، خاصة وأن هناك خطأ ذا الضغط العالي يعبر جزء من ولاية البيض نحو ولاية بشار.

السيد الرئيس،

إن مركز توزيع الكهرباء الموجود ببلدية لبنود أصبح مكلفا لها لكونها من أفقر البلديات. لهذا، ينبغي التفكير في تزويد هذه البلدية بخط كهربائي.

3- قطاع الصحة والسكان: إن الخريطة الصحية لولاية البيض لا تساعد على تقديم الخدمات الصحية لكل المواطنين بهذه الولاية، فعدم وجود قطاع صحي في دائرتي بوقطب وبوعلام والمناطق المجاورة لهما أصبح الشغل الشاغل للمواطن، وهذا ما لوحظ أثناء زيارة السيد وزير الصحة والسكان لولاية البيض بتاريخ 10 و11 أوت 2001.

السيد الرئيس،

إن إعادة النظر في الخريطة الصحية أصبح من الأولويات الملحة، إلا أن إخضاع مناطق الجنوب والمناطق النائية لنفس مقياس مناطق الشمال يعتبر أمرا غير عادل وغير منصف.

4- قطاع التربية الوطنية: إن ولاية البيض التي عرفت استقرارا ملحوظا في نتائجها المشرفة في شهادة البكالوريا أو في شهادة التعليم الأساسي لم تستفد من أي منصب إضافي منذ سنة 1995، وأصبحت الوضعية مقلقة حيث كانت الولاية عام 1995 لا تتوفر إلا على سبع ثانويات. أما حاليا فقد تضاعف عدد الثانويات ولم يصحبه فتح مناصب مالية مما سبب عجزا في المناصب

للمنتوجات الموجودة في مختلف دول العالم ومنها المنتوجات التي تصنع في بلادنا.

ويبقى هذا التساؤل مطروحا على السيد وزير المالية. وأعود إلى المستوى الوطني لأتناول الموضوع في عدة نقاط: وتتعلق النقطة الأولى بالمجالات الأمنية والسياسية والإعلامية، نحن نتفق جميعا على أن استتباب الأمن من الضرورات اللازمة من أجل تنمية شاملة في البلاد، لكن كما ذكرنا سابقا، بشرط أن يعالج ذلك بطريقة موضوعية وعادلة وشاملة لا تؤثر فيها الضغوط الخارجية ولا الأمزجة المتقلبة ولا المواقف المترددة لبعض ساستنا. لذلك، فإننا ندعو إلى السير قدما نحو تحقيق الوثام المدني والمصالحة الوطنية، لماذا؟ لأن الجزائر تتسع لجميع أبنائها.

أما من الناحية السياسية فما زالت الانشغالات مطروحة ولا بد من التذكير مجددا بأن أزمة الثقة في الجزائر هي الأزمة الأم وهي التي ينبغي أن نعطيها العناية الكافية والاهتمام البالغ؛ لماذا؟ لأن قضية الثقة بين الحاكم والمحكوم إذا لم تعالج فإن كثيرا من المشاكل تبقى عالقة. لذلك، حتى وإن قمنا في مشروع قانون المالية هذا برصد مبالغ معتبرة فينبغي أن تذهب تلك الأموال نحو تحقيق الهدف من إرجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم لأن تكون انتخابات صورية لا تغير من الواقع شيئا. كذلك، نقول إنه لا بد من توفير جملة من الشروط الأخرى لإنجاح العملية الانتخابية وترقية العمل الديمقراطي والمؤسساتي في بلادنا.

وبالإضافة إلى ذلك لا بد من فسخ المجال السياسي للطاقت الفردية والجماعية، إذ من الشروط اللازمة والأساسية لتمكين هو تكريس الديمقراطية وحل أزمة الشرعية.

إن الذي يتابع الأوضاع السياسية في الجزائر يلاحظ، بكل أسف، أن مجمل القضايا السياسية يكتنفها الغموض وربما يراد لها أن تبقى في حكم المجهول.

السادة النواب،

السادة الصحفيين،

أيها الحضور جميعا،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم، في البداية، بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهموا في إعداد هذا المشروع من قريب أو من بعيد. وبعد، إذا كان قانون المالية من القوانين الأساسية والضرورية لتسيير الشؤون العامة، فإن الذي لا يجوز إغفاله هو تلك الظروف المحيطة بهذا المشروع والمؤثرة فيه سلبا أو إيجابا سواء أكان ذلك في المستوى الوطني أم في المستوى الدولي.

ففي المستوى الدولي مثلا، نلاحظ أمرين اثنين مهمين هما:

- الأمر الأول: يتعلق بتداعيات التفجيرات التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 سبتمبر الماضي، والسؤال المطروح هو: ماذا أعدنا للآثار المترتبة على احتمال وقوع اضطراب سواء أكان في أسعار النفط أم في معدلات الصرف أم في الرحلات الجوية، وعلى القضية الأمنية فيما يخص بلادنا؟

- الأمر الثاني: يأتي مشروع قانون المالية والجزائر، كما يعلم الجميع، تقترب يوما بعد يوم من موعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل عولمة اقتصادية وسياسية، هذه العولمة التي صنعها الأقوياء ويستغلون حسناتها خالصة لهم من دون غيرهم. نحن نعلم أن قوانين المالية السابقة تحدثت عن حماية المنتج الوطني وجاءت بكثير من الرسوم، لكن رأينا أن تلك الرسوم ألغيت الواحدة بعد الأخرى. وحتى بالنسبة إلى هذا المشروع (مشروع قانون المالية لسنة 2002) نلاحظ أن الرسم المتبقى من أجل حماية المنتج الوطني هو في طريقه إلى الإلغاء.

لذلك، فالسؤال الذي نظرحه على السيد وزير المالية هو: هل هناك إستراتيجية واضحة لحماية المنتج الوطني، لاسيما بعد الانضمام النهائي إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ علما أن الغرب هو الذي يحدد المقاييس

والأمثلة على ذلك كثيرة، فالولايات المتحدة الأمريكية رأينا أنها اهتمت أساسا بالهياكل القاعدية وعلى رأسها السكك الحديدية، ونحن اليوم بالنسبة إلى مناطق الجنوب نتكلم عن صندوق الجنوب أو نبحت عما يتكرم به علينا صندوق الجنوب وننسى أنه ينبغي أن نرصد الأموال عن طريق مشاريع قطاعية ولا نكتفي بما يتفضل به علينا هذا الصندوق، لماذا؟ لأنه بعد توسيع صندوق الجنوب إلى ولايات كثيرة أصبحت هذه الولايات تأخذ حصة محدودة جدا ولو رصدت أموال هذا الصندوق خصيصا لإنشاء سكك حديدية تربط شمال البلاد بجنوبها وشرقها بغربها كان ذلك أولى وأفضل ولكن باستطاعتنا بعد عقد من الزمن، على الأقل، أن نصل إلى مد السكك الحديدية في كامل أنحاء...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد طالب أحمد بلالي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي رزقي.

السيد علي رزقي: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر أولا لجنة المالية والميزانية على التقرير القيم الذي سيسمح لنا بمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2002 بكل موضوعية، كما أشكر إطارات الدولة الذين شاركوا في إعداد هذا المشروع، وأضم صوتي لإخواني النواب الذين سبقوني إلى القول إن اقتصادنا مازال هشاً ومرتكزا بالأساس على المحروقات إن ارتفعت أسعارها تفاعلنا خيرا وإن تدهورت تدهورت معها أحوالنا.

لذا، أقول علينا أن نبذل جهودا أكبر ليصبح اقتصادنا أقل ارتباطا بسعر المحروقات، وإننا لا نبذل ما فيه الكفاية لمحاربة الغش والتهرب الجبائي الذي أبقى التاجر البسيط والعامل والموظف يتحملون وحدهم العبء

ولنأخذ على سبيل ذلك مثالا يتعلق بإعادة النظر في تعديل الدستور، حيث يقال إن هناك اهتماما بإعادة صياغة دستور جديد وتغيير بعض البنود. ويقال الكثير ولكننا لا نعلم شيئا عن ذلك، مع أن الدستور يعتبر القانون الأم لكل القوانين في الجزائر، فما من دولة من الدول إلا وتعتني بدستورها أيما اعتناء، ونحن إلى حد الساعة لا نلاحظ أن ثمة ندوات ومحاضرات بل نلاحظ أن هناك دعوة إلى الطبقة السياسية من أجل أن تجتمع وتناقش موضوع تعديل الدستور، وهذا يعني أن هذه المسائل المهمة في الواقع السياسي في بلادنا لا تؤخذ بجدية كافية.

وإذا كان هذا هو حال الدستور الجزائري فما هو حال القوانين الأخرى كقانون الانتخابات المزمع تعديله مثلا؟!؛

وتبقى قضية أخرى تتعلق بالانشغال الإعلامي، فبالنسبة للإعلام الثقيل نلاحظ، بكل أسف، أنه مازال بعيدا عن الحوار مع مختلف الأطراف السياسية ومازال بعيدا عن التعامل بكل شفافية مع مختلف القوى. ومعلوم أن أية دولة إنما نعرف قيمة الديمقراطية فيها ومستوى حرية التعبير بالنظر إلى الإعلام الثقيل، فإذا كان الإعلام الثقيل غير متفتح على القوى السياسية المختلفة وغير متفتح على الطاقات السياسية الأخرى ولا تعالج فيه القضايا الحساسة كقضية الأمازيغية مثلا، فكيف يمكن أن نقول إننا نسعى من أجل تغيير سياسي حقيقي في بلادنا؟

أما النقطة الموالية فتتعلق بالتنمية في مناطق أقصى الجنوب، فبحكم انتمائي لهذه الجهة وبحكم تمثيلي لإحدى ولايات الجنوب وهي ولاية تمنراست أرى من الضروري إبداء الملاحظات الآتية وقد سبق لي أن ذكرت بعضها في مداخلتي السابقة:

تتعلق الملاحظة الأولى بالهياكل القاعدية، من المعلوم أن التنمية في أي بلد من بلدان العالم تنطلق أساسا من الهياكل القاعدية، فإذا لم توجد هياكل أساسية قاعدية يستحيل أن تنطلق أية تنمية أو أن يقلع أي استثمار

سيدي الرئيس،
إن من سمات الدولة العصرية تطوير قدراتها الدفاعية باستمرار، ونواب الشعب لن يدخروا جهدا من أجل توفير كل الإمكانيات والدعم المالي الذي من شأنه تحقيق هذا الهدف.
أما في الجانب الأمني فمازالت الجزائر في حاجة إلى دعم إمكانياتها بما يخدم أمن المواطنين وراحتهم.

وفي موضوع الأشغال العمومية، بودي تسجيل ملاحظة تخص التنسيق في إنجاز المشاريع ذات الصلة بالقطاعات الأخرى لما له من دور في تفادي الكثير من المشكلات مثلما يحدث في سد منبع الغزلان حيث تم بناء المنشآت الرئيسية، في حين لم يتم الاحتياط لتسجيل عمليتي التشجير، التي تمنع الانجراف وامتلاء السدود بالطمي، وشبكة القنوات في الوقت المناسب وهذا ما يقلل من مردودية المشروع ومن استغلاله بطريقة مثلى.

سيدي الرئيس،
إن سكان بلديتي بسكرة وأولاد جلال يعانون مشكل المياه والتذبذب في توزيعها. لهذا يجب إيجاد حلول في أقرب الآجال نظرا إلى ما يمثلها الماء من أهمية في حياة الإنسان.

وفي مجال الصحة، تعاني دائرتا طولقة وسيدي عقبة على الخصوص نقصا كبيرا في المنشآت الصحية والتجهيزات مقارنة بعدد السكان خاصة في المناطق المعزولة.

وفي قطاع الشباب والرياضة، مازال شباب بلديات سيدي خالد وسيدي عقبة ومشونش بولاية بسكرة في أمس الحاجة إلى مرافق رياضية. ولهذا، نطالب بتسجيل إنشاء مركبات جوارية بها.

وأسجل أن ولاية بسكرة باعتبارها ولاية فلاحية هي في حاجة إلى دعمها بشبكة الكهرباء الريفية والمسالك، ونطالب بتخفيض تسعيرة الكهرباء الريفية تشجيعا للفلاحين.

شكرا على حسن الإصغاء.

الضريبي، في حين يتهرب منه كبار التجار ومالكو رؤوس الأموال الكبيرة. ولا يسعني إلا أن أبارك رفع نسبة حصة الجباية البترولية المخصصة لتنمية مناطق الجنوب إلى 2٪، وإن كنت ألع على ضرورة عدم التركيز على المشاريع الصغرى التي من المفروض أن تدرج ضمن البرامج العادية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أؤكد مسألة تبدو لي ذات أهمية قصوى في التوازنات الجهوية وهي تتعلق بالتمييز بين المدن الرئيسية والمدن المتوسطة والصغيرة في الاستفادة من مختلف المشاريع، وهذا يتنافى مع سياسة الحد من النزوح الريفي.

ومن النقاط الأخرى التي أولاها هذا المشروع أهمية موضوع البيئة الذي نبارك الاهتمام المتزايد به، حيث نؤمن أن الدينار الذي ننفقه اليوم في مجال حماية البيئة سيوفر لنا أضعافه مستقبلا ويجنبنا الكثير من الخسائر التي قد تمس الإنسان والطبيعة.

كما أريد أن أتناول موضوع التربية الوطنية والتعليم العالي لأنني ألاحظ أن الميزانية المعلنة وإن كانت تبدو معتبرة إذا نظرنا إليها من الزاوية الكلية، إلا أنها تعد من زاوية نصيب الفرد الواحد من أضعف النسب في العالم، الأمر الذي يدعونا إلى تأكيد المطالبة ببذل جهود أكبر لمضاعفتها. وفي هذا المجال، ندعو إلى توفير المزيد من مناصب الشغل وحل مشكل المتعاقدين وتحسين مستوى معيشة الأستاذ الجامعي خاصة ونحن على أبواب إصلاح المنظومة التربوية. وأذكر في هذا المقام معالي وزير التربية أن عمال القطاع في مدينة بسكرة لم يستفيدوا إلى حد الساعة من تدابير المرسوم المتعلق بولايات الجنوب، بل عوقبوا وذنبهم الوحيد المطالبة بتطبيق المرسوم.

وفي موضوع سياسة التضامن الوطني، ندعو إلى اعتبار البلدية أهم خلية في العملية وليس إلى تهميشها في النشاطات الجوارية المختلفة بحكم ارتباطها بالمواطن ولضرورة تفعيل دورها الاجتماعي.

إلى تحسين مردوديته المالية ودعم العدالة الجبائية دون أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الضعف الجبائي.

5- مازالت الكثير من بلديات الوطن تعاني عجزا حادا في ميزانياتها، مما أثر سلبا على خدماتها العمومية بسبب الديون المتراكمة التي تتطلب مسحا نهائيا لاستعادة توازنها وإعطائها القدرة على إنجاز بعض مشاريعها وعملياتها الاستثمارية، وهذا غير كاف في حد ذاته فلا بد من إرساء إطار فعلي للمالية المحلية الذي يكون كفيلا بإعادة الاعتبار لدور مخططات التنمية البلدية.

6- وجوب إعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية بما يكفل الاستقرار والتوازن الاجتماعي، ذلك لأن أعباء السياسة الناتجة عن إفرات اقتصاد السوق في طور التحول أثارت قلقا كبيرا، سيما أمام الإيرادات والتدابير المتخذة في إطار منظومة الحماية الاجتماعية منذ انطلاق الإصلاحات الهيكلية العميقة.

7- إن الدفع المنتظم للمديونية الداخلية والخارجية وبالأحجام المعتبرة نعتبره أسلوبا لا يخدم الخزينة العمومية إذا ما استمر الدفع على هذه الوتيرة، ذلك لأنه يتعذر التكفل بقطاعات أخرى هي في أمس الحاجة إلى حركية اقتصادية.

8- وجوب الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يستحق كل التشجيع والدعم، لا سيما في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سجل النتائج الإيجابية في المسار التنموي.

وأتطرق الآن إلى الميزانيات القطاعية:

- الصحة والسكان، ففي سياق معاكس للتطور الطبيعي لتعداد السكان وترقية المستوى المعيشي ونوعية الخدمات المقدمة التي عرفت تصاعدا بيانيا واضحا، تتجه المنظومة الصحية إلى الانكماش والانحسار وذلك من خلال التراجع رهيب للاعتمادات المالية الموجهة

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد علي رزقي، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بوحملة.

السيد عز الدين بوحملة: السيد الرئيس.

السادة الوزراء ومرافقيهم، رجال الإعلام، السادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة على الجهود الجبارة التي بذلوها في دراسة مشروع هذا القانون.

وأبدي الملاحظات الآتية:

1- إن اعتماد سعر مرجعي للبرميل الواحد من النفط في حدود 22 دولارا يتطلب التعامل معه بحذر شديد، ذلك لأنه مرتبط بظروف السوق النفطية الدولية التي تعرف هذه الأيام اختلالا وتغيرات بسبب الركود الاقتصادي العالمي المرتبط أساسا بعامل العرض والطلب، وأرى أنه مبالغ فيه.

2- في ظل التبعية المفرطة لإيرادات الميزانية للجباية البترولية والتي تظل المصدر الممول للاقتصاد الوطني، فإن الاختلال في التمويل محتمل الحدوث بسبب تقلبات سوق النفط الدولية، فما هي الآليات الاقتصادية والمالية التي أعدتها الحكومة لضمان تمويل مستقر للنشاطات المختلفة؟

3- ما يزال الواقع الاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن تحقيق مستوى نمو كفيل بالاستجابة إلى الحاجات المتزايدة للشرائح الواسعة من المجتمع، حيث تبقى البطالة والفقر ظاهرتين بارزتين بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية وتدني مستوى المعيشة.

4- نظرا إلى عدم القضاء النهائي أو التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائيين اللذين يؤثران سلبا على الخزينة العمومية، فإن الإجراءات الواجب ترتيبها ينبغي أن ترمي

-قطاع السكن والتعمير، لا يمكن أحدا أن ينكر الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في هذا المجال، إلا أنني أبدي بعض الملاحظات والاستفسارات:

1- ماهي الإجراءات المتخذة في حق السكنات المنجزة منذ سنوات والتي أصبحت في حالة يرثى لها ومازالت لم تسلم؟

2- هل فكرت الوزارة في تدابير وآليات جديدة لتوزيع السكن الاجتماعي الذي كثيرا ما يتسبب في الفوضى والاحتجاجات؟

3- بعد إنشاء جهاز الشرطة العمرانية لمكافحة البناءات غير الشرعية، هل من نتائج متوصل إليها؟

4- هل تم حصر الاحتياجات الاجتماعية في مجال السكن وذلك من خلال ربط قنوات الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن؟

وأعود إلى ولاية قسنطينة التي تمتاز بما يأتي:

1- كثرة الأكواخ القصدية التي شوهت منظرها، ونحمد الله على ترحيل سكان حي المنصور القصديري وحي البوليجون إلى مساكن جديدة، فنهنتهم على ذلك والبشرى لحي نيويورك الذي سيتم ترحيل سكانه قبل نهاية هذا العام، مع تمنياتنا بترحيل سكان الأحياء الباقية في أقرب وقت.

2- ظاهرة الانزلاق التي تعرفها الولاية والتي مست 20000 مسكن بتعداد 100000 مواطن، وإلى حد الساعة لم يتكفل بهذا الملف بالرغم من الوعود الكثيرة.

3- المدينة القديمة المهتدة بالزوال، مازالت معالجة هذا الملف تسير ببطء تام.

4- الأحياء الفوضوية وتعدادها 15 حيا بقسنطينة، لم تسو وضعيتها إلى حد الساعة، وما عانتها ولاية قسنطينة خلال الأيام الأخيرة جراء الفيضانات التي مست عددا من أحياء المدينة هي: باردو، ابن زويد، القماص، السلام، والقرى المجاورة كقرية الفرزي وعين الباي. وما نأسف له هو أن السلطات المحلية لم تقدم لهذه الأحياء والقرى أية مساعدة مادية أو معنوية، فعند زيارة وزير التضامن إلى المنطقة سأل إن كانت هناك مشاكل فأجابته السلطات المحلية بالنفي، بينما راحت أرواح وحدثت خسائر وأضرار

للصحة العمومية خلال العشرية الماضية التي انخفضت من 6% من الناتج الخام في الثمانينات إلى 3.6% سنة 2000، مما أثر سلبا على نوعية وحجم الخدمات المقدمة والتي تضاعف عليها الطلب من حيث عدد المرضى أو عدد المتعاملين مع القطاع كالأطباء وعمال قطاع شبه الطبي، مع بروز ظاهرة ارتفاع وتصاعد ديون المؤسسات الصحية التي وصلت إلى 14 مليار دج سنة 2000.

والسؤال المطروح هو: ماهي الإستراتيجية المركزية التي أعدتها الوزارة الوصية لمعالجة هذا الدين العام على غرار باقي القطاعات الأخرى؟ لأن ذلك يؤثر سلبا على المواطن من خلال رداءة نوعية الخدمات باللجوء إلى أضعف نوعيات الأدوية ورفض الممولين التزويد بالمشتريات المختلفة، حيث نتج عن قلة المتعاملين رفع فادح في أسعار المشتريات وتعقيد العمليات الصحية وبرامج الوقاية بسبب ندرة اللقاحات والأدوية وهي عوامل أثرت بقوة على مصداقية المؤسسات الاستشفائية.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أركز في هذا القطاع على نقطة واحدة هي:

- ضرورة تدخل الوزارة لدى الجماعات المحلية لتوزيع السكنات الاجتماعية.

وزارة الموارد المائية:

1- أطلب تعميم إنشاء الحواجز المائية نظرا إلى أهميتها ومردوديتها وكونها غير مكلفة مقارنة بإنجاز السدود الكبرى، ولأن ولاية قسنطينة تفتقر إلى الكثير من هذه الحواجز، كما أفتتح برمجة إنجاز بعض السدود في البلديات الآتية: زيغود يوسف، أولاد رحمون، ابن زياد، ابن حميدان، بوجريو، كون هذه البلديات فلاحية.

2- ماهي الإستراتيجية التي اعتمدها الوزارة للحد من ظاهرة تسرب المياه التي استفحلت خاصة في ولاية قسنطينة بنسبة 40%؟

3- إعادة تأهيل شبكات التزويد بالمياه المخصصة للسقي اعتبارا لأهميتها في إنعاش القطاع الفلاحي ودعم برامج استصلاح الأراضي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
تجري مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2002 في ظرف دولي متميز سيؤثر، لا محالة، على اقتصادنا.

أما فيما يخص المشروع الذي نحن بصدد دراسته اليوم فسأتطرق إلى النقاط الآتية:

1- سجلنا من ناحية المنهجية إدراج حوالي 150 مادة متعلقة بالإجراءات الجبائية في المشروع، وإننا إذ نتفهم الظروف التي دفعت الحكومة إلى تقديم مثل هذا المشروع فإنه كان من الممكن أن يقدم إلينا نص منفصل يمكن دراسته بصفة معمقة بعد استشارة المعنيين.

2- اعتمد مشروع قانون المالية على سعر مرجعي للبتروول في حدود 22 دولارا، ونظرا إلى وضعية الاقتصاد الدولي الذي يسجل ركودا وتراجعا خاصة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، واقتصاد ألمانيا في الأيام الأخيرة.

ونظرا إلى انخفاض سعر النفط الذي استقر حاليا تحت 22 دولارا أ طرح السؤال الآتي: هل من المنتظر أن تستعمل منظمة " أوبك " الميكانيزمات اللازمة التي اتفق عليها من أجل استقرار سعر النفط من خلال تخفيض الإنتاج في الوقت الذي نعرف:

أ- أن الاقتصاد الأمريكي غير مهيب حاليا لتحمل سعر 25 دولارا لأنه لا يسمح له بإعادة النمو.

ب- أن أهم أعضاء منظمة " أوبك " مثل المملكة العربية السعودية والبلدان الأخرى المنتجة غير قادرة على معارضة المصالح الأمريكية لأسباب عديدة. وفي هذه الحالة أطلب من السيد وزير المالية أن يقدم لنا التوضيحات اللازمة عن التطورات المنتظرة السنة القادمة في مجال سعر البترول، لأننا نخشى أن يهدد انخفاضه تنفيذ برنامج دعم الإنعاش، كما أن فتح حساب خاص بعملية الاستثمار العمومي المسجلة في برنامج دعم الإنعاش ما هو حسب رأينا، إلا وسيلة للتصدي للانخفاض في سعر البترول المحتمل وقوعه.

كثيرة ويعيش المواطنون اليوم في أماكن غير لائقة للسكن وفي المحاشر.

وفيما يخص قطاع الفلاحة، فإن النهوض بهذا القطاع وفق مخطط يستدعي توفير الشروط الملائمة لتفعيله من خلال تامين الموارد المائية ومواصلة استصلاح الأراضي السهبية والحفاظ على العقار الفلاحي ومواصلة جهود الدعم المالي والتقني للفلاحين، إلا أنني أود أن أ طرح جملة من الأسئلة بخصوص هذا القطاع:

- 1- ما مدى تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟
- 2- أين وصل برنامج استصلاح الأراضي في إطار نظام عقود المنح بالامتياز؟
- 3- ما هي الآليات المعتمدة والكفيلة بحماية السهوب الكبرى؟
- 4- ماهي النتائج المحققة في برنامج تعميم استصلاح الأراضي الجبلية عن طريق التشغيل الريفي؟

- قطاع الطاقة والمناجم،
بخصوص التزويد بالغاز الطبيعي ما زالت بلديات قسنطينة تفتقر إلى هذه المادة الحيوية بالرغم من إعلان السيد وزير الطاقة عن برنامج تزويد بلديات : (ابن باديس، عين عبيد، أولاد رحمون، حي القماص، جبل الوحش، المدينة الجديدة)، وبقي البرنامج يراوح مكانه...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عز الدين بوحملة، وإحيل الكلمة إلى السيد أحمد قارة.

السيد أحمد قارة: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،
السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي،

1- نسبة بطالة عالية تزيد على 30٪ خاصة في أوساط الشباب.

2- نقص كبير في النقل المدرسي نظرا إلى الطابع الجبلي الذي تتميز به الولاية، ونسجل نزوحا ريفيا لامثيل له نتيجة الفقر والعمل التخريبي الإرهابي و النمو الفوضوي للأحياء القصديرية المحيطة بالمدينة خاصة بمقر الولاية، الأمر الذي ساهم في تدهور شروط حياة المواطنين و بروز ظاهرة التسول كوسيلة وحيدة للعيش.

ونلاحظ في مجال الصحة نقص الأطباء الأخصائيين خاصة في مستشفى "برج بونعامة" الذي يتوفر على كل الأجهزة، ومع ذلك ينقل المرضى إلى الولايات المجاورة وحتى إلى ولاية وهران.

وفي مجال الطاقة، فإنه نظرا إلى عدم وجود الغاز الطبيعي في ولاية تيسمسيلت يعاني سكان المناطق الريفية نقصا في توزيع قارورات الغاز والوقود طوال السنة خاصة في فصل الشتاء الذي يتميز ببرده القارس، وتعاني هذه البلديات سوء حالة طرقاتها .

وفي الأخير، أشكر اللجنة على الجهود التي بذلتها في دراسة هذا المشروع وعلى الملاحظات والتوصيات القيمة التي قدمتها.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد قارة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الناصر بن أم هانيء.

السيد عبد الناصر بن أم هانيء: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة الرئيس،

السادة الوزراء،

إطارات الدولة،

السادة النواب،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

3- فيما يخص السياسة الاجتماعية، نلاحظ أن الأسلوب المستعمل في هذا الميدان غير مؤسس على عوامل موضوعية، وإذ نقبل طريقة منح الإعانات في الحالات الخاصة كالكوارث الطبيعية مثلا، لأنها تتعلق بحالة طارئة فإننا لا نقبل أن توزع الإعانات الاجتماعية العادية بصفة غامضة في الوقت الذي ننتظر أن تتم هذه العملية على أساس مقاييس موضوعية، وإلا كيف نفسر عدم التكفل بولاية تيسمسيلت التي تعتبر من أفقر ولايات القطر، وهذا باعتراف السيد وزير التضامن الوطني الذي لم يزرها إلى يومنا هذا؟

سيدي الرئيس، من أجل توزيع عادل للإعانات الاجتماعية نطالب، ونحن على أبواب إعادة النظر في قانون البلدية، باسترجاع صلاحيات هذه المؤسسة في الميدان الاجتماعي الذي يمثل دورها الأساسي، ويجب أن تمر عليها كل إعانات وتدخلات الدولة في هذا المجال نظرا إلى طابعها الجوّاري الذي يسمح لها بالمعرفة الجيدة للحالة الحقيقية للمواطنين المحرومين، من جهة ومن جهة أخرى أنها تلعب دورا هاما في دعم المحتاجين باستعمال وسائلها الخاصة، وعلى سبيل المثال أذكر أن تطبيق قرار فخامة رئيس الجمهورية الخاص بمنح إعانة إلى أولياء التلاميذ الفقراء عرف مشاكل لأنها لم توزع عن طريق البلديات.

4- في مجال ميزانيات البلديات، أكرر مرة أخرى أن الإجراءات المقترحة علينا لن تحسن وضعية الجماعات المحلية ما دمنا لم نمسحها إمكانيات مالية كافية عن طريق الجباية تتماشى والمهام الملقاة على عاتقها، أو لم يتحول إلى ميزانيات الدولة التكفل ببعض النفقات الخاصة مثل النفقات التي تتعلق بالمؤسسات التربوية والشباب والرياضة والتي تكلف البلديات نفقات تزيد على 10 ملايين دج.

سيدي الرئيس، أستسمحكم لأقدم بعض الملاحظات التي تخص الولاية التي حصل لي شرف تمثيلها في المجلس الموقر، والتي تعاني بسبب موقعها الجغرافي وتركيبها الطبيعي مشاكل عديدة منها:

الكبار. والعجيب أنهم في الأخير هم الذين يستغلون الخدمات!

5- لاحظنا أيضا أن تخفيض الرسم على القيمة المضافة في المدارس الخاصة يخدم الطبقة الثرية لا غير. أما عن القطاعات فنبداً بقطاع السكن لنقول للقائمين عليه، إن هناك تناقضا واضحا في سياسة السكن الاجتماعي بين فترة وأخرى، ونتساءل عن مصير مئات الآلاف من السكنات الجاهزة والشاغرة في نفس الوقت، في حين أن المواطن الجزائري يبحث عن شبر يأويه، فهل من سياسة صارمة تضع حدا لهذا النزيف الذي أصاب خزينة الدولة أو بالأحرى خزينة الشعب؟

أما عن قطاع الري فأتساءل عن المقاييس المعتمدة في تصنيف المناطق والولايات، وأذكر على سبيل المثال ولاية المسيلة التي صنفت ولاية رعوية فلاحية في حين أنها لا تملك سوى سدا واحدا (سد القصب) الذي غمرته الأحوال بنسبة عالية، مما جعل الوزارة الوصية تعمل على تطهيره بالعملة الصعبة وقد كلفها ذلك ما تنجز به سدا جديدا على حد رأي أهل الاختصاص. هذا ونتساءل عن مصير الدراسات العديدة التي تكلف الخزينة أموالا باهظة لتبقى في طي النسيان، وأذكر كمثال على ذلك سدي "مجدل" و"سبلة" اللذين زارهما مؤخرا السيد الوزير.

وعملا بقوله تعالى "ولا تبخسوا الناس أشياءهم" نذكر المحافظة السامية للسهب بالجلفة التي تعمل في صمت تام، إذ أنجزت ورممت العديد من السدود الصغيرة من بينها، سد بلدية محمد بوضياف بدائرة بن سرور والقائمة طويلة، ونقدم شكرنا للقائمين على هذه المحافظة الجهوية.

أما عن قطاع الفلاحة فإن الدولة تنفق أموالا معتبرة خاصة فيما يسمى بالدعم الفلاحي، إلا أن الخلل يكمن في لجوء بعض المحسوبين على الفلاحة إلى التضليل والغش للحصول على الدعم لا أكثر ثم ينتقلون إلى جهات أخرى، فهل من رقابة صارمة وراعاة لمثل هذه السلوكات

شاءت الأقدار مرة أخرى أن نناقش مشروع قانون المالية والجزائر تمر بظروف متميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى أمنيا، فبعد أن كانت جزائرا الجريحة تصرخ بملء فيها معبرة عما يحدث في ربوعها، وبعد أن حذرت وأنذرت الشقيق والصدیق طيلة عشرية كاملة صمت خلالها الأذان وخرست الألسن وعميت الأعين، وقال البعض من وراء البحار والحدود إن ما يحدث في بلدكم أمر طبيعي لأنه يمثل وجهها من أوجه التعبير السياسي. وظل الجميع، للأسف، يشاهد المسرحية الدامية، ودارت الأيام وحملت في طياتها أحداث سبتمبر التي قلبت العالم رأسا على عقب وصاح الجميع دون استثناء، هذا هو الإرهاب بعينه ويجب اقتلعه من جذوره، فهورل المهرولون، هذا يقدم قواعده وذاك فضاهه والآخر جنده وأمواله وحتى ولاه، لأن صاحب الصرخة قوي استمد قوته من قوة نظامه ومؤسسته، فكلمة القوي تسمع ولو كانت باطلا وكلمة الضعيف لا تسمع وإن كانت حقا.

سيادة الرئيس، السادة الوزراء، إخواني النواب، إذا أردنا أن تكون كلمة جزائرا قوية ومدوية ومسموعة، فلنعمد سبيل الشرعية في تعاملنا، فثمة فقط تكمن قوة ومصداقية المؤسسات والسلطات بأنواعها. وأنذاك يمكن الدولة هي الأخرى أن تستمد قوتها الخارجية من قوتها الداخلية.

تلکم مقدمة بين أيدي الحضور الكرام وأعود إلى مناقشة مضامين الميزانية لأسجل الملاحظات الآتية:

- 1- انعدام الاهتمام بالجماعات المحلية، مع العلم أن البلدية هي الوجه الأول للدولة في المستوى المحلي.
- 2- انعدام الطرق الناجعة والصارمة لدفع الضرائب خدمة للتنمية، حتى تعود على الطبقة الفقيرة والكادحة بالنفع واليسر.
- 3- عدم الحديث عن الضريبة المباشرة والضريبة على الربح والضريبة على الدخل الإجمالي.
- 4- لاحظنا من خلال معاشتنا الواقع أن الضرائب لا يدفعها إلا التجار البسطاء، بينما يتهرب منها التجار

وجل، فلا يعقل أن يرى المواطن أنبوب الغاز يمر عبر تراب بلديته ولا يستفيد منه، كما هو الحال في دائرة سيدي عامر. وتقتضي ولاية المسيلة بشمالها وجنوبها خاصة المناطق الباردة والثلجية كدوائر عين أغراب وعين الملح والهامل مقر الزاوية القاسمية، الإسراع في إيصال أنبوب الغاز، ولا أخفي عليكم أن الثروة الغابية في هذه المناطق في تراجع بحكم أن السكان فقراء ولا يقوون على اقتناء قارورة الغاز أو مادة المازوت فيلجأون إلى الغابة.

أما عن الصحة، فرغم أن الديون المترتبة على هذا القطاع خيالية إذ وصلت حسب علمي 14000 مليار سنتيم، إلا أن الخدمات ما تزال في تراجع رهيب وأذكر على سبيل المثال أن مستشفى الزهراوي بالمسيلة عرف الأسبوع المنصرم أوبئة مجهولة إلى حد الآن، إذ تم تسجيل 45 حالة منها 8 حالات في العزل، فهل من سياسة جديدة للتكفل بهذا القطاع الحساس وخاصة المستشفيات؟

وعن قطاع الداخلية والجماعات المحلية ألفت انتباه القائمين عليه إلى أن جنوب ولايتنا نكب مرتين بفيضانات عارمة، والعجيب أن المساعدات والتعويضات التي رصدت للمنكوبين لم تصل إلى أصحابها إلى يومنا هذا منذ سبتمبر 2000! والغريب أن فيضانات سنة 2001 قد جرفت هي الأخرى الجسر الرابط بين ضفتي مدينة بوسعادة، مما جعل معاناة السكان تتضاعف رغم جهود السلطات المحلية المعتبرة.

أما عن قطاع النشاط الاجتماعي والتضامن الوطني فأسأل السيد الوزير، وإن كان غائبا: أين هي الوعود التي وعدتم بها المنكوبين خلال زيارتكم الأخيرة؟

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، لا يفوتني أن أشير إلى أنه أصبح من الضروري التفكير في وسائل ناجعة لمعالجة الجانب الأخلاقي المتردي في مجتمعنا، ولن يتأتى هذا إلا إذا أعدنا الاعتبار لقطاع الشؤون الدينية وأخص بالذكر جهاز التأطير، إذ لا يعقل أبدا أن توكل رسالة توظيف القرآن الكريم في حياتنا اليومية لشباب

الطفيلية؟ وأعلمكم، سيدي الوزير، أن 123.000 منصب شغل المعول عليها في القطاع ستذهب في مهب الريح إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة ضد هؤلاء الأشخاص.

أما عن قطاع الشباب والرياضة فأسأل: أين هم تقنيو هذا القطاع الحساس؟ فبعد أن تصرف الملايير يأتي قرار بضرورة توقيف المشروع بحكم أن الأرضية غير صالحة مثلما حدث في مدينة بوسعادة، إذ بعد أن صرف ربع المبلغ الإجمالي قيل إن الأرضية معرضة للفيضانات بحكم أنها مجاورة لواد معروف بفيضانه الخريفية.

وأما عن النقل فأكتفي بتنبية القائمين على القطاع إلى أن ولاية المسيلة ما تزال تنتظر توظيف مطارها الوحيد المجاور لمدينة بوسعادة ولو بالحد الأدنى، أي برحلتين في الأسبوع كما كان معمولا به خلال الثمانينات.

وعن قطاع التربية فإنه آن الأوان للنظر في مواصفات المربي بكل جدية قبل إدماجه، فأولادنا يصرخون بملء أفواههم أنهم في أمس الحاجة إلى التربية الصالحة قبل التعليم، وقد خاطب ربنا عز وجل رسوله عليه الصلاة والسلام "وإنك لعلى خلق عظيم"، وقد قال المصطفى عليه الصلاة والسلام "أدبني ربي فأحسن تأديبي".

وقال الشاعر:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت .. فإن هم ذهب أخلاقهم ذهبوا.

فأولى لنا أيها الإخوة أن نسارع إلى إصلاح التربية قبل التعليم، وأشير بالمناسبة إلى منحة 2000 دج فأقول للسيد رئيس الجمهورية والقائمين على القطاع، حبذا لو تقدم هذه المنحة في شكل كتب وأدوات مدرسية لأننا لاحظنا أنها تنفق في غير مجالها، أضف إلى ذلك أنها كلفت مصاريف باهظة ومتاعب جملة للجماعات المحلية وأفسدت العلاقة بين المؤسسات التربوية والأولياء.

أما عن قطاع الطاقة فأرى أن الشعب الجزائري من حقه أن ينعم بخيراته الطبيعية التي هي نعمة من الله عز

جانب عامل الوقت الذي لا نعطيه القيمة اللازمة في سلوكاتنا اليومية، وإذا ما قيمنا الوقت الذي نضيعه دوريا في تحضير وإقامة الاحتفالات والندوات نجد أن أقصى الجهود تستهلك في ما لا يعود بالفائدة، كما أن الوقت الفعلي الذي نخصصه للعمل والتنفيذ لا يعادل عشر ما يتطلبه النمو نحو الأفضل، وقد قيل قديما: "الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك".

إذن، فالمال والوقت وحسن اختيار الرجال الذين يصونون الأمانة أمور ضرورية لترقية المجتمع للتتحاق بركب البلدان المتقدمة.

سيدي الرئيس، مقارنة بقوانين المالية الأولية والتكميلية التي سبقت، فإن هذا المشروع له إيجابيات عديدة إذ يعطي الأمل في دفع عجلة التنمية ونجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، لكنه جاء متزامنا مع اضطرابات وتدهور الاقتصاد العالمي و مؤشرات انخفاض سعر النفط المتزايدة، وقد تم ضبط القوانين السابقة لسنتي ما قبل 2000 و 2001 باعتماد سعر مرجعي يتراوح ما بين 15 إلى 19 دولارا على أساس أن متوسط سعر النفط في حدود 28.59 دولارا، مع احتمال انخفاض أسعار النفط إلى 25 دولارا سنة 2001، والتكهن بالإبقاء على الأسعار ضمن حدود 22 إلى 28 دولارا من سنة 2002 إلى سنة 2005.

لكن حاليا انخفض سعر النفط ولأول مرة منذ سنتين إلى أقل من 20 دولارا، وهذا حسب معطيات هذا الأسبوع، ونحن متخوفون من استقرار هذه الوضعية الأخيرة لأنها ستؤثر سلبا، دون شك، على مضمون قانون المالية لسنة 2002 مادامت التكهنات بتبقيه في حدود 22 دولارا. ويحتم علينا هذا الوضع، لامحالة، اللجوء إلى التوازن في العجز واستعمال صندوق ضبط الإيرادات، أو يحتم علينا منذ الآن وقبل المصادقة على القانون اعتماد سعر مرجعي يعادل 20 دولارا بدلا من 22 دولارا.

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض التوصيات بشأن القطاعات الآتية:

لا يتجاوز مستواهم العلمي السنة التاسعة أساسي أو الثالثة ثانوي، فكيف لهؤلاء أن يتولوا تربية المجتمع وتوجيهه؟ وعليه، نقترح مرة أخرى على أصحاب القرار أن يعيدوا الاعتبار لهذا القطاع الخطير والحساس وذلك بما يأتي:

- رفع الأجور إلى مستوى يوازي رسالة الإمام.
- اشتراط سن معينة.
- شهادة علمية...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الناصر بن أم هاني، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد رايس.

السيد محمد رايس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل مساهمتي المتواضعة في مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002، أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهود التي بذلوها والتعديلات والإجراءات التي أدخلوها لتحسين وتكثيف المشروع مع متطلبات التنمية وانشغالات المواطنين.

كما أتقدم بالشكر للحكومة على ما جاءت به من إجراءات ملموسة في هذا القانون خدمة للتنمية الشاملة وتحسينا لظروف معيشة المواطنين.

أما بعد،

إن الأموال التي رصدتها الدولة لا تكفي وحدها بل تستلزم حسن اختيار الأشخاص المكلفين بتسييرها وإنفاقها بكل صدق وإخلاص لفائدة المواطن والوطن، إلى

كذلك، نشتكى جميعنا من عدم تهيئة الأحياء التي أنجزت بها سكنات فردية في إطار التعاونيات العقارية، لكن الهيئات المعنية محليا لم تشارك المواطن في التركيبات المالية لتهيئة هذه الأحياء. فعلى الوزارة تشجيع عملية مشاركة المواطن في مثل هذه المبادرات التي تعود عليه وعلى الدولة بالفائدة وتزين المحيط.

كما يجب تدخل الدولة لتحمل جزء من قيمة الفوائد التي يدفعها المواطن المستفيد من سكنات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، والتي تثقل كاهل الطبقة المتوسطة التي لم تستفد السكنات الاجتماعية وحرمت من السكن الترقوي. بمعنى أن الأشخاص المسفيدين من سكنات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يدفعون له حاليا نصف أجرهم، مما جعلهم يعانون كثيرا، وما دمنا نشجع السياسة الاجتماعية الخاصة بسكنات الصندوق الوطني للسكن، "CNL" و"LSF"، نرجو من الدولة أن تولي هذا الموضوع اهتماما وتفكر في هذه الفئة وذلك بتخفيض نسبة الفائدة على الأقل.

- التضامن والنشاط الاجتماعي، توجد بمدينة وهران مدارس للمعاقين حركيا وذهنيا وبصريا ومدارس للصم والبكم، وتحتاج جميعها إلى رعاية السيد وزير القطاع وتدخله العاجل لأن الكثير من أولياء هذه الفئة قد سئما من المشاكل التي يعانيتها أبنائهم فاحتفظوا بهم في البيت. وأنا أرحب على تدخلكم العاجل حسبما كلفني به أولياء هذه الفئة مع أولوية تخصيص حافلات كافية للنقل...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد رايس، وأحيل الكلمة إلى السيد حمي لعروسي.

السيد حمي لعروسي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،
السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،
أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي،

- العمل والضمان الاجتماعي، أحبي بهذه المناسبة الثنائية (الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين) على نتائج التفاوض المحصل عليها، ونتمنى أن تحترم الوعود بتطبيق هذه الإجراءات لإدخال البهجة والفرحة على نفوس هؤلاء المستفيدين. ومن الضروري العمل في هذا المجال على تكييف القوانين السارية المفعول المطبقة في عالم الشغل مع المستجدات التي يشهدها المجالان الاقتصادي والاجتماعي ومواكبتها العصر، وكذا أخذ توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المبنية على معطيات وتحاليل موضوعية وصريحة بعين الاعتبار.

- الوظيف العمومي، بالرغم من أن الثنائية تطرقت إلى هذا الملف لا بأس أن نشير إليه لأنه نوقش داخل المجلس الوطني لنبحث على رفع التجميد المضروب على قانون الوظيف العمومي لتحسين وضعية عمال هذا القطاع الذي ينتظرونه منذ وقت طويل.

- الصحة والسكان، استبشر المواطنون كثيرا بمدينة وهران وكل من يؤمنها للمعالجة الصحية بالإنجاز العظيم المتمثل في مستشفى "USTO"، الذي انطلقت به الأشغال منذ أقل من سنتين ومن المقرر أن يفتح أبوابه في الآجال القريبة.

لذا، نرجو من السيد وزير الصحة إعطاء الأولوية لعملية تكوين العنصر البشري ذي الاختصاص والمؤهلات اللازمة لتسيير هذا المستشفى وتوفير التجهيزات الضرورية ومراعاة اختيار عمال صيانتها وتسييرها، حتى لا نقع في دوامة وجود الهياكل وانعدام التجهيزات التي عهدناها من قبل.

- السكن والعمران، تعتبر عملية التنازل عن السكنات الاجتماعية قرارا جيدا سيساعد العديد من المواطنين على امتلاك سكن بصفة مستقرة، لكن يجب أن يتوخى في هذه العملية الدقة اللازمة خلال تسوية الملفات حيث يتم التنازل للحائزين الفعليين الذين هم في حاجة ماسة إلى السكن.

والدليل على ذلك هو مستوى الاحتياطي بالعملة الصعبة المتوفر الآن.

وانطلاقاً من ذلك، ينبغي لنا أن نبذل المزيد من الجهود لمواجهة الوضعية المتناقضة والمتولدة عن تحسن ملحوظ في الحالة المالية والإستقرار من جهة وعن صعوبات في إستئناف الإنعاش الاقتصادي وتذليل التوترات الاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما يتطلب منا جميعاً، سلطات عمومية ومنتخبين في مختلف المستويات، بذل المزيد من الجهود والشروع في الأعمال اللازمة. وتعبئة الإمكانيات الوطنية بغية تحقيق الإقلاع الاقتصادي الفعال الذي من شأنه تجسيد نمو مستديم سيقدم بدوره حلولاً ناجعة لمشاكل عديدة يعانيها مجتمعنا.

ونحياً، ونساند بالمناسبة، برنامج الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي الذي باشره فخامة رئيس الجمهورية، وندعو الجميع إلى بذل كل الجهود وتوفير كل الإمكانيات بغية تجسيده على أرض الواقع داعين السلطات المعنية لأخذ التدابير الضرورية لاستغلال هذه الفرصة لتشجيع فكرة الإنعاش الاقتصادي بغرض دعم الجوانب الخاصة بالاستثمار المنتج للتقليل من التبعية البترولية في الموارد المالية.

وبخصوص صندوق تنمية الجنوب، فإننا نبارك الزيادة في النسبة المخصصة له ونلح على ضرورة استغلال أمواله بغية دفع عجلة التنمية والإنعاش الاقتصادي في ولاياتنا الجنوبية، وندعو إلى تجنب فكرة تمويل مشاريع عادة ما تمول في إطار البرامج التقليدية المعهودة مثل المخططات البلدية للتنمية، ونطالب بتخصيصه لتمويل مشاريع خاصة بترقية المناطق المعنية خاصة اقتصادياً واجتماعياً.

وفيما يتعلق بدائرتي الانتخابية (ولاية الوادي) أبلغ بعض الانشغالات فيما يأتي، وأنا على يقين من أن القطاعات المعنية ستوليها العناية التي تليق بها:

1- تقع ولاية الوادي الحدودية والسياحية والتاريخية في

أغتنم فرصة مناقشتنا مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 لأتقدم بالشكر إلى لجنة المالية والميزانية مكتبا وأعضاء وكذا إلى القطاع الوزاري المعني على الجهود المبذولة حيث قدموا لنا مشروعاً يهدف إلى تحقيق انطلاقة فعالة للتنمية وفق قواعد اقتصاد السوق الذي تتحكم فيه المعايير الاقتصادية العالمية بالعمل على تشجيع الاستثمار بكل الطرق الملائمة والعمل على تنويع الصادرات ووضع إستراتيجية للحد من الاختلالات الاقتصادية والمالية بغية تحريك وتيرة النمو الاقتصادي بالاعتماد على النشاطات المنتجة، خاصة بتنمية وتشجيع قطاعات الفلاحة والصناعة وتهيئة الإقليم بغرض تحقيق مصادر مالية منتظمة ومتعددة المصادر خارج قطاع المحروقات.

وللتذكير، فإن الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتعديلات الهيكلية التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1994، كانت غايتها إعادة الإستقرار المالي للبلاد وتطهير المؤسسات وتحرير الاقتصاد لتشجيع كل المبادرات من أجل إنعاش اقتصادي حقيقي ودعم الاستثمار لبلوغ مستوى نمو يساهم في القضاء على المشاكل الأساسية التي يعانيها المواطن الجزائري منذ سنوات كالبطالة وتدني ظروف المعيشة ومستوى الحماية الاجتماعية.

حقيقة، كانت هذه الإصلاحات ثقيلة وحساسة في تأثيراتها خاصة الاجتماعية منها، وكان أمل مجتمعنا هو بلوغ مرحلة إنعاش بصفة تدريجية، لقد كان الأمل كبيراً والصبر أكبر حيث بدأت الأمور تؤتي أكلها رغم كل الأعباء.

فعلاً، استعادت الجزائر استقرارها المالي نسبياً وحسنت وضعيتها المالية الخارجية بصفة جذرية، وتؤكد كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والتوازنات الداخلية والخارجية والوضع المالي العام للبلاد أن اقتصادنا سيخرج نهائياً من مأزق المديونية والعجز في ميزانية الدولة، وكل ذلك نتيجة التحسن الملحوظ في الحالة المالية والاستقرار،

صرف المياه القذرة بالولاية حيث أن شبكة التطهير تقل عن 10٪ عبر كل الولاية، أيعقل ذلك ونحن على مشارف الألفية الثالثة؟!

ولفك العزلة عن بعض المناطق وبلوغ مناطق فلاحية هامة وإنشاء محيطات استصلاح معتبرة تتوفر على كميات هائلة من المياه قد تساهم في التخفيف من التلوث الغذائية بالإضافة إلى توفير مناصب شغل عديدة، سجلت الحكومة، ولها جزيل شكرنا وامتناننا، شق طرق تربط الوادي بحاسي مسعود وخنشلة ومسعد بالجلفة، ونرجو من القطاع المعني أن يحث المصالح المعنية على الإسراع في إجراء الدراسات قصد الانطلاق في عملية الإنجاز في أقرب وقت ممكن.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وبغية تشجيع القطاع الفلاحي في المناطق الجنوبية، فإننا نلح على توسيع شبكة الكهرباء الفلاحية مع إعادة النظر في الإجراءات الخاصة بالتسعيرة الملائمة للكهرباء في الجنوب، حيث أن ضعف الشبكة وارتفاع التسعيرة يشكلان عائقا حقيقيا أمام تحفيز الفلاحين بالصحرَاء ويضعف مردودهم.

وفي نفس السياق، ورغم كون ولايتنا توجد على مرمى حجر من أهم الحقول البترولية في بلادنا، حيث أن أنابيب عديدة من النفط تعبر منطقتنا منذ الستينات بمجموعة والمغير مثلا، إلا أن المواطن بهذه الولاية ما يزال يتساءل عن سبب عدم تزويد أية قرية أو مدينة بالغاز الطبيعي عبر الولاية كلها.

وعليه، نرجو من القطاعات المعنية العمل على تدارك هذه الوضعية غير المنطقية.

أما بالنسبة إلى تشجيع الاستثمار بولايات الجنوب، فإننا نطالب بإلغاء أحكام التعليمات القاضية بإخضاع عملية منح الأراضي الخاصة بالاستثمار للمزاد العلني، وهذا بالنسبة إلى الجنوب على الأقل الذي يزخر بمساحات شاسعة، ومنح المستثمرين والعاملين بالطوق الثاني من

العرق الشرقي وتتربع على أهم مصدر من مصادر الثروة الإستراتيجية في بلادنا والمتمثل أساسا في المحروقات والتمور، حيث تحتوي ولايتنا على أكبر عدد من النخيل وتمورها من الأجود عالميا، ناهيك عن المميزات السياحية الفريدة من نوعها التي تزخر بها. ورغم كل ذلك ما نزال نلاحظ بكل مرارة أن هذه المنطقة بواديهما (وادي سوف ووادي ريغ) ما زالت تئن لحد الآن تحت وطأة كارثة إيكولوجية بيئية توشك أن تعصف بمكوناتها وبأسباب الحياة بها، وهي الظاهرة المتمثلة في استمرار تصاعد المياه الجوفية التي قضت على مايفوق الألف غوط، أي غابات النخيل وهي من عجائب إنجازات البشر وإتلاف ما يفوق المليون ونصف مليون نخلة.

والأخطر من ذلك هو تسبب هذه الظاهرة في سقوط ما يفوق 50 روجا من شبابنا غرقا في البرك المائية، ناهيك عن ظهور أمراض غريبة وحشرات مضررة لم تعرفها منطقتنا سابقا.

وعليه، نلح على الإسراع في إجراء الدراسات من أجل الانطلاق الفعلي في الأشغال اللازمة، علما أن الحكومة قد أدرجت ضمن برنامجها التكفل بمعالجة هذه الظاهرة، وهي مشكورة على ذلك.

وبهذه المناسبة، نذكر بنداينا ورجائنا الملح لتعويض المواطنين المتضررين من هذه الكارثة المتمثلة في فقدان نخيلهم على غرار ما يعمل به في المجال الفلاحي عند حلول الكوارث، علما أن النخلة تشكل أهم مصدر من مصادر العيش لأغلب سكان المنطقة رغم ما يعانيه مجال تسويق التمور الذي ندعو إلى إيجاد الحل الملائم له.

وبالنسبة إلى هذه السنة فإن إنتاج التمور قد تضرر كثيرا جراء حرارة الطقس والمشاكل البيئية، فنرجو تعويض المتضررين استثنائيا هذه السنة وذلك في إطار التضامن الوطني.

وما زاد في حدة ظاهرة صعود المياه هو عدم وجود شبكة

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حمي لعروسي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد المختار طرابلسي.

السيد محمد المختار طرابلسي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السادة إدارات الدولة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقة، جاء مشروع قانون المالية في ظروف لم ينتظرها أحد، وقد حدد السعر المرجعي للبترول بـ 22 دولارا، في حين سجلت الأسعار تراجعاً في السوق الدولية بسبب الأحداث الأخيرة التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية، فما هي، السيد الوزير، الإجراءات التي اتخذتها السلطات إزاء هذه الحالة؟

السيد الوزير، تشير الإحصائيات إلى أن الجزائريين سيستهلكون أكثر مما سيستثمون في الأربع سنوات القادمة، فهل نرضى بهذا الواقع؟ أم أنه سيتم اتخاذ تدابير وإجراءات في هذا الشأن.

ونحن نتساءل دوماً عند دراسة مشروع قانون المالية، هل يشعر المواطن المحروم أنه يوجد تغيير لصالحه وأنه يمكنه أن يستفيد وتتغير حالته الاجتماعية والاقتصادية؟ لكنه عندما يلاحظ أن الأموال تصرف في أشياء ليست من الأولويات وهو ما يزال يعاني مشاكل نقص المياه الصالحة للشرب وانعدام الكهرباء والطرق وانتشار الأمراض المعدية والمزمنة والجوع والفقر، فماذا يقول؟ والله عندما نزر بعض المناطق في ولاية المدية وفي ولايات أخرى من الوطن، فإننا نجدها لا تعرف أنها مناطق جزائرية من شدة الفقر والفاقة.

الجنوب امتيازات جبائية على غرار ما هو معمول به في الطوق الأول منه، وذلك في إطار تهيئة الإقليم وتحقيق التوازن الجهوي.

أما فيما يتعلق بقطاعي التربية والتعليم العالي، فإننا نتوجه باسم سكان الولاية بالشكر الجزيل وجميل العرفان إلى قطاع التعليم العالي وكل الحكومة على الجهود التي أثمرت ترقية الفرع الجامعي لولاية الوادي إلى مركز جامعي.

أما بالنسبة إلى قطاع التربية الذي عودنا على مساعدته الناجعة والفعالة للمناطق المحرومة، والذي نتوجه إليه أيضاً بالشكر والعرفان على ما بذله من جهود، فإننا نناشده مواصلة العناية والتفهم لتحسين ظروف التمدرس بالمنطقة بالنظر إلى تباعد المسافات من جهة، والوضع الاجتماعي المزري لأغلب السكان من جهة أخرى حيث لا يتمكنون من تحمل أعباء التنقل، إن وجدت الوسيلة، وذلك في بعض البلديات التي سجلت بها احتياجات ملحة أثناء الدخول المدرسي الحالي وأخص بالذكر مدن: حاسي خليفة وتندلة والنخلة والحامدين والحمراية ووادي العلندة وأسبيل وسيدي خليل والبيضاة والرقيبة وسيدي عمران.

وبالمناسبة، نرجو إيجاد حل ملائم للعاملين في قطاع التربية بصفة التعاقد الذين تم تسريحهم مؤخراً، علماً أن عدداً منهم قد قضى ما يقارب 10 سنوات عملاً في القطاع.

كما نوجه دعوتنا إلى قطاع التضامن الوطني للتدخل العاجل من أجل مساعدة بعض البلديات في إطار النقل المدرسي.

وفي الأخير، وفي إطار تشجيع النشاط السياحي والتجاري الذي تمتاز به منطقتنا وبغية تحقيق أهداف الإنعاش الاقتصادي والنهوض بالتنمية، فإننا نجدد طلبنا إنشاء مركز عبور للسلع ببلدية الطالب العربي الحدودية التي تتوفر بها كل الشروط الضرورية لذلك. شكراً لكم والسلام عليكم.

- وفيما يخص قطاع العدالة، ما تزال ملفات كثيرة حبيسة الأدراج ولم تنفذ أحكام قضائية وقرارات المحكمة العليا. وإذا كنا نتكلم عن دولة القانون لابد من تنفيذ هذه الأحكام وكذا القرارات الصادرة من المحكمة العليا. وعندنا قضية مواطن من قصر البخاري ما تزال تنتظر التنفيذ. ولا أدري هل سنبقى نتكلم عن قضية تنفيذ الأحكام؟

وبخصوص قطاع العمل، تعاني الولاية مشكل البطالة بنسبة تتراوح ما بين 60 و70٪، وقد تصل في بعض البلديات إلى 90٪ في حين لم يحظ بالقبول من بين أكثر من ثمانية آلاف ملف خاص بالقروض المصغرة سوى عدد قليل لا يتعدى 60 أو 70 ملفا، إذن، كيف نساعد الشباب ونقضى على البطالة إذا ما بقيت البيروقراطية تخيم على العمل الإداري؟

- وفيما يخص قطاع الفلاحة، نحن نعلم أن ولاية المدية ولاية فلاحية ورعوية وأود أن أسأل عن صندوق ضبط التنمية الفلاحية.

هل يعلم السيد الوزير كيف تصرف أموال هذا الصندوق؟ ونحن نعرف أنها تصرف بطرق ملتوية، أي عن طريق الرشوة والمحسوبية من أجل الاستفادة من هذه المشاريع. لذا، نرجو من السيد الوزير مراقبة تسيير أموال هذا الصندوق مراقبة صارمة لكي تنجح الفلاحة، فارتفاع سعر البطاطا مثلا مسألة يندى لها الجبين.

- وبخصوص قطاع التربية والتعليم، نحن نعلم أنه يحظى بالأولوية في مشروع قانون المالية، لكننا عندما ننظر إليه من الناحية الميدانية نلاحظ تناقضات كثيرة لأن الواقع شيء والقوانين شيء آخر. وعندما نتكلم عن التربية لا يقتصر كلامنا على المدن الكبرى، بل يتعداها إلى المدن الصغرى والقرى والبلديات والأرياف والحالة التي توجد عليها المدارس، حيث لاحظنا أن هناك مدرسة تقع بين بلديتي الشهبونية وبوعيش بولاية المدية بها أقسام لا تتجاوز مساحتها 9 م².

واليوم ونحن ندرس مشروع قانون المالية ونعرف أن سعر البطاطا هو 60 دج للكيلوغرام، نقول إن هناك مشكلا ونقول إن السياسة المنتهجة في بلادنا ما تزال لم تصل إلى ما يصبو إليه الشعب الجزائري.

- بخصوص قطاع الشؤون الخارجية، ذكر رئيس الجمهورية خلال حديثه عن الإرهاب حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الذي جاء فيه: "من حمل السلاح علينا أو ضدنا فليس منا". ونحن اليوم نذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم". والشعب الأفغاني المسلم يقتل اليوم تقتيلا وبياد إبادة جماعية، ونحن شعبا ومسؤولين ننتظر وخارجيتنا يخيم عليها الصمت الرهيب، فما هكذا تساق الإبل يا سعد!

وفيما يتعلق بقطاع المجاهدين، ما تزال هذه الشريحة من المواطنين تعاني معاناة كبيرة. لذا، نرجو من السيد وزير المجاهدين التكفل بتطبيق كل المواد الواردة في قانون المجاهد والشهيد، لاسيما المراسيم التنفيذية التي تتعلق ببعض المواد.

وعن قطاع تهيئة الإقليم والبيئة، بالنسبة إلى المدن الجديدة، لقد تكلمنا عن المدينة الجديدة لبوقزول، ولاحظنا أنه خصص لهذا المشروع غلاف مالي، فنطلب من المسؤولين المعنيين مراقبة تسيير هذه الأموال رقابة صارمة لأن هذه المنطقة تعاني معاناة كبيرة.

وبالنسبة إلى قطاع الطاقة والمناجم، ما تزال ولاية المدية تعاني مشكل نقص هذه المادة الحيوية في أغلب بلدياتها وتعاين نقص التزويد بالغاز الطبيعي، لاسيما في مدنها الكبيرة منها، قصر البخاري وعين بوسيف وبني سليمان والعمارية.

وقد تكلمنا أكثر من مرة عن المشروع الخماسي الذي أخذ في الحسبان لكننا لاندري كيف تم التخلي عنه.

ذلكم البرنامج الذي أعلنه فخامة رئيس الجمهورية في الشهور الفارطة.

السيد الرئيس، إن ما ورد في مشروع قانون المالية من إجراءات جبائية ومشاريع تنمية لهو كاف، في نظري واعتقادي، إذا وضعناه وكلفنا بتنفيذه رجالاً أمناء ومخلصين وحرصين على توزيعه توزيعاً عادلاً على كافة مناطق الوطن، مع الحرص كل الحرص على تشديد الرقابة الصارمة على كيفية صرف أموال الشعب فيما ينفع الشعب، وبهذا وحده تتحقق الأهداف المرسومة والنتائج المرجوة منه.

السيد الرئيس، اسمحو لي أن أتطرق إلى بعض انشغالات واهتمامات مواطني الدائرة الانتخابية التي أمثلها ألا وهي ولاية غرداية، وعلى الخصوص منطقة المنيعية التي إذا نظرنا إليها في الواقع من جانب المناخ والطبيعة والتنمية البطيئة والفقر والحرمان والتخلف، فإننا لا نفرق بينها وبين مدن ولايات الجنوب الكبير وقراه، وهي متخلفة بكثير عن عواصم الولايات المذكورة الممثلة للجنوب الكبير، غير أنها لم تستفد الامتيازات الممنوحة إلى الجنوب الكبير لا لشيء إلا لكونها تنتمي إلى ولاية غرداية التي تعتبر ولاية صناعية ومن أغنى ولايات الجنوب الثلاث عشرة إضافة إلى ولاية ورقلة. لهذا السبب لا تستقر بها الإطارات ولم تتح لأبنائها فرص التأهيل والترقية سواء في الولاية أو على المستوى المركزي. وعليه، يرجو سكان منطقة المنيعية ويطلبون ويلحون بشدة على أن تسعى الحكومة جاهدة إلى تعديل المرسوم التشجيعي لاستقرار الإطارات بالجنوب الكبير وإدماج منطقة المنيعية ضمن هذه الولايات المكونة للجنوب الكبير، أو ترقية هذه الدائرة في أسرع وقت ممكن إلى ولاية جديدة تسمى "ولاية المنيعية" وهذا للأسباب الآتية:

1- ظروف الحياة فيها لا تختلف عن ظروف الحياة بعين صالح أو تيميمون أو جانت أو رثان حيث العوامل الطبيعية واحدة.

وهنا نتساءل: أيعقل أن توجد أقسام بهذه المساحة؟! أيعقل أن نجد أربعة تلاميذ بطاولة واحدة؟! أيعقل أن تنعدم دورة المياه والتدفئة في بعض المدارس؟! وبما أنني تكلمت اليوم عن التربية والتعليم سأطرح مشكل المستخلفين؛ إذ منهم من ضحى خلال السنوات الصعبة الفارطة بعشر سنوات ووجد نفسه اليوم مطروداً من القطاع، وأسأل: هل لهؤلاء المستخلفين الحق في العمل أم لا ما داموا قد ضحوا بأموالهم وأنفسهم من أجل السير الحسن لهذا القطاع؟

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد المختار طرابلسي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عبد الحاكم.

السيد أحمد عبد الحاكم: شكرا السيد رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة الضيوف الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

اسمحو لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى كل الذين ساهموا في إعداد هذا المشروع، خاصة السادة إطارات وزارة المالية وكذا الزملاء أعضاء لجنة المالية والميزانية الذين سهروا على إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2002 ومناقشته وتعديله.

بعد قراءتي المتأنية لهذا المشروع وإطلاعي البسيط وتصفح المتواضع لبنود ميزانية كل قطاع، أقول بصراحة إن الإيجابيات فيه كثيرة والسلبيات قليلة، والذي زادني غبطة هو الاهتمام الكبير والزيادات المعتبرة لقطاع التجهيز. وعندما تساءلت عن السبب في ذلك كان الجواب هو الانطلاقة السريعة والصادقة والنية الحسنة في ترجمة برنامج الإنعاش الاقتصادي على أرض الواقع الذي استبشر به المواطنون عبر كافة التراب الوطني،

2- قطاع الشباب والرياضة، إن قطاع الشباب والرياضة بولاية غرداية هو الآخر قد قطع أشواطاً كبيرة ومشجعة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بتطوير الرياضات الجماعية أم الفردية أم في مستوى إنجاز الهياكل بصفة عامة. وأغتنم هذه الفرصة السعيدة لأقدم التهاني الخالصة إلى وزارة الشباب والرياضة والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وكذا اتحاد الطلبة وكل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في نجاح المهرجان الدولي للشباب الذي نظم بالجزائر في شهر جويلية الماضي.

غير أن هذا لا يمنعني من أن أشير إلى بعض النقائص الموجودة في هذا القطاع خاصة بدائرة المنية، حيث ما تزال الهياكل المخصصة للشباب بهذه المنطقة تحتاج إلى عناية كبرى من حيث الصيانة والتسيير والتجهيز، لأنه من المعروف أن هذه الأخيرة تحت وصاية البلديات. وبما أن ميزانيتي بلديتي المنية وحاسي القارة معروفتان بالعجز الكبير المسجل فيهما ولكي يتمكن الشباب من الاستفادة من هذه الهياكل الموجودة في انتظار التي هي في طريق الإنجاز، أقترح حلين اثنين:

الأول: تخصيص مساعدة على شكل منحة من الوزارة للبلديتين تصرف على صيانة الهياكل وتنشيط الشباب.

ثانياً: تعفى البلديات من الوصاية على قطاع الشباب بهياكله بهذه الدائرة ويصبح مباشرة تحت وصاية الوزارة المعنية.

3) في قطاع الصحة، حققت ولاية غرداية نتائج لا بأس بها في هذا القطاع ويرجع الفضل في ذلك إلى القطاع الخاص حيث يوجد أغلب الأخصائيين تقريباً. وإذا كان هناك نقص في القطاع العام فإنه مغطى بالقطاع الخاص باستثناء بعض الاختصاصات أذكر منها جراحة العظام وأمراض النساء وجراحة العيون وأمراض القلب.

ويوجد هذا العجز أو النقص بالمنية وملتيلي والقرارة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن دائرة المنية لا يوجد

2- مساحتها الشاسعة التي تقدر بخمسين 50 ألف كلم²، أي ما يقارب مساحة 8 ولايات في الشمال أو أكثر.

سيدي الرئيس، ما يزال سكان المنية منذ الاستقلال إلى اليوم يظنون أن حكومتهم مثل الأم الحنون التي تسارع إلى إرضاع ابنها وإطعامه وتنظيفه قبل أن يقلقها بالبكاء والصراخ والعويل.

واسمحوا لي الآن أن أسرد بعض ما يعانيه سكان ولاية غرداية على العموم وسكان دائرة المنية على الخصوص.

1- في قطاع التربية الوطنية، قطعت ولاية غرداية بصفة عامة شوطاً كبيراً في مجال التربية والتعليم، وهذا بمقارنة الوضعية الحالية بالوضعية التي ورثناها عن الاستعمار مباشرة بعد الاستقلال، غير أن الذي تحقق في هذا الميدان غير كاف خاصة بالنسبة إلى منطقة المنية التي ما تزال تحتاج إلى الكثير في هذا المجال من حيث نوعية المؤسسات التربوية وتحسين شروط ملاءمتها لاستقبال الأطفال وتقديم أحسن الخدمات وترقية إطارات المنطقة وتكليفهم بتسيير المؤسسات التربوية. فواقع مدارس المنية الآن أنها عبارة عن مراكز تكوين يتكون فيها المدبرون، وبعد تخرجهم يرجعون إلى مقار سكنهم بشمال الولاية أو بولايات أخرى. لهذا أقترح على وزارة التربية أن تختار قوائم التأهيل للتكوين وفق احتياجات كل دائرة من المناصب الشاغرة سواء أكان ذلك في التعليم الأساسي أم الثانوي وكذلك بالنسبة إلى المفتشين.

أيتها السيدات، أيها السادة، تصوروا أن بدائرة المنية في كل سنة دراسية مفتش جديد وفي أغلب المؤسسات التربوية في جميع الأطوار كل سنة أو سنتين على الأكثر مدير جديد. لهذا، لا بد للوزارة من إيجاد حلول استثنائية لهذا المشكل الخاص بهذه الدائرة وبعض الدوائر المماثلة لها.

بناء مساكنهم ويرغبون في منحهم التسهيلات للحصول على قطع أرض وإعانات لبناء سكن خاص، كما أنهم يطالبون بإلحاح شديد خاصة سكان المنية وزلفانة وحاسي لفحل وحاسي الفارة والقرارة ألا يفرض عليهم المخطط النموذجي الذي يصلح في مدن الشمال ولا يصلح في مدن الجنوب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد عبد الحاكم، وأحيل الكلمة إلى السيد جلال بوسيف.

السيد جلال بوسيف: شكرا السيد رئيس الجلسة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

قبل كل شيء أشكر جزيل الشكر كل المديرين ولهم مني التقدير على كل ما يبذلونه ميدانيا سواء أثناء زياراتهم أو في مكاتبتهم، فهم الأعمدة الرئيسية لجميع الأشغال بعيدا عن الأضواء.

يأتي مشروع هذا القانون في مناخ اقتصادي خاص يتميز بالخروج من الاقتصاد الهش إلى اقتصاد مفتوح ومنظم، والدليل على ذلك مجموعة مشاريع القوانين التي صوتنا عليها مؤخرا والمتعلقة بالقطاع الاقتصادي والمالي.

وأطلب إعادة النظر في تحديد سعر البترول بمبلغ 22 دولارا، وذلك نظرا إلى التطورات الأخيرة الناجمة عن حوادث 11/09/2001 التي أدت إلى نوع من الركود في الاقتصاد الأمريكي والغربي عموما. كما نتوقع أن تطلب أمريكا من حلفائها منتجي النفط خاصة دول الخليج دفع ضريبة الحرب، ومن المحتمل أن تكون هذه الضريبة في شكل سياسي بتخفيض سعر البترول مما سيؤدي حتما إلى انخفاضه. وستكون للأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية نتائج سلبية على سعر البترول. لذا يجب إعادة النظر في هذا السعر والبحث عن موارد أخرى للتمويل.

بها إلا الأطباء العامون والجراحة العامة، أما باقي الاختصاصات فهي غير موجودة مما يجعل المرضى يتنقلون إلى مقر الولاية أو إلى الجزائر العاصمة، ويرجع العجز في ذلك إلى ما يأتي:

- تساوي الأخصائي الذي يعمل بغرداية أو متليلي مع الأخصائي الذي يعمل بالمنية في الامتيازات المخصصة لإطارات الجنوب الكبير.

كما أشير إلى أن المستشفى الوحيد الموجود بدائرة المنية هو من نوع البناء الجاهز أنجز سنة 1984، وهو يفتقر حاليا إلى وسائل التبريد منذ ما يقارب السنة مع أنها أساسية في مثل هذا البناء. لهذا، يجب على الوزارة برمجة إنجاز مشروع مستشفى بهذه الدائرة منذ الآن.

4- قطاع النقل : يعرف هذا القطاع بولاية غرداية تحسنا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى كون النقل بواسطة الطائرة ممكنا من غرداية إلى ولايات الجنوب أو إلى بعض ولايات الشمال. أما دائرة المنية فيعتمد سكانها في النقل على الخواص لأن مطارها الجميل الذي باستطاعته استقبال جميع أنواع الطائرات لا يستفيد إلا توقفا واحدا في الأسبوع للطائرة المتوجهة من الجزائر العاصمة إلى تمنراست ذهابا وإيابا، بينما في بداية الاستقلال كان السفر ممكنا من المنية باتجاه بشار وتيميمون وأدرار وعين صالح وتمنراست وورقلة وغرداية والجزائر العاصمة وهران.

ولهذا فإن سكان المنية يقترحون في هذا المجال أن ترمج توقفات أخرى تكون كالتالي: الجزائر - المنية - عين صالح، الجزائر - المنية - أدرار، الجزائر - المنية - تيميمون، وهران - غرداية - المنية، وهران - المنية - تيميمون، كلها ذهابا وإيابا.

5- قطاع السكن : إن ولاية غرداية لها خصوصيات وعادات وتقاليد تختلف تماما عن الكثير من ولايات الوطن، ويعتمد أغلب سكانها على أنفسهم في

الميزانية لم أجد برنامج معالجة الأحواض المتدفقة لسدود ولايتنا رغم أن أغليبتها مخنوقة بالأحوال. وقد نبهنا إلى ذلك منذ أربع سنوات، كما لم يعد بالإمكان ترك سد فرقوق المتوحد بنسبة 85٪ في هذه الوضعية، وهو الآن في حالة الانتخار. فأين هي الوعود خاصة وأن وزارتك قد وضعت في المرتبة الرابعة؟

وأطرح سؤالاً بخصوص (ANB): هل تعد مؤسسة خيالية نسمع عنها كثيراً ولم نجد لها ميدانياً؟

وفي مجال الفلاحة، لقد رحبنا ببرنامج التشغيل الريفي الذي انطلق منذ 4 سنوات وبدأ يعطي ثماره ميدانياً، وفي الوقت الذي كنا نعتقد إضافة مشاريع أخرى لإزالة البؤس الذي ما زال سكان الجبال يعيشونه فوجئنا بعدم تسجيل أي برنامج حيوي. ولكي نشم ما جاء به زملائي يجب على الوزارة المعنية أن تعطي جزء مما منح لبعض الولايات ولم تستعمله أو للذين ليسوا في حاجة إليه. ولا يعرف بعض الفلاحين المصالح المكلفة بهذا البرنامج إلا الغابات. وفي هذا الإطار، يستحسن إنشاء صندوق يكلف بتنمية المناطق الجبلية.

أما المناطق السهلية فقد تخلينا عنها وتركناها تصارع آثار الجفاف، بل أغلقنا الآبار مثلما فعلنا بسهل غريس في ولاية معسكر دون تقديم أي بديل. فأين هي خيراتنا وإنتاجنا المميز والمتنوع؟ وما ذنب الفلاح وهو يجد مصالح المياه أمامه والجفاف وراءه؟ فأين المفر؟

"بالله عليكم" يا أصحاب القرار سجلوا لنا دراسة إنجاز محيط سقي غريس وسينخفض سعر البطاطا الذي بلغ 60 دج حتى لا يصبح 100 دج.

ونياية عن زملائي، أجدد دعوتي للسيد وزير الموارد المائية والفلاحة بزيارة ولايتنا.

أيعقل ألا تحوز البلديات التي وقعت فيها المجازر الأخيرة إلا خطا هاتفيا واحدا ونحن في عصر

السيد الرئيس، ما هو دور المفتشية العامة للمالية في مراقبة استعمال أموال الدولة؟ علما أن المختصين موجودون مع إمكانيات عمل صارم وجدي. والسؤال المطروح هو: لماذا تؤخذ هذه الملفات وتبقى في الأدراج؟ ولماذا لا يكشف عن مضمونها حتى يستريح البريء ويفضح المختلس؟

هذه المفتشية تابعة لوزارة المالية ومن المفروض أن يستفيد الموظفون من منحة المردود الجماعي كجل زملائهم.

إن زيادة مبلغ 2.5 دج في سعر السجائر تؤثر في مستعملي السجائر المحلية كريم وأفراز وصافي المستعملة استعمالا واسعا عند أصحاب الدخل الضعيف، أما السجائر المستوردة فأغليبتها مهربة.

وأغتنم هذه الفرصة لأسأل: ماهي أسباب تحويل وسائل إنتاج وحدة سيف للسجائر إلى ولاية أخرى وما هو مصير العمال والوحدة؟

في مجال آخر وقصد تشجيع الإطارات الجامعية على الاندماج في الحياة المهنية، على المجالس المختصة كمجالس التنظيم والخبراء المحاسبين والمهندسين أن ترفع القيود والاحتكار عن تنصيب هذه النخبة من الشباب.

سيدي الرئيس،

نعم، إن الماء ملك الجميع ولا حدود جغرافية له، لكن هل محكوم على ولاية معسكر أن تبقى خزاناً تتزود منه الولايات المجاورة، وسكانها يصرخون وينزحون من بلدياتهم بحثاً عن الماء وأملهم أن تتحسن وضعيتهن بعد استفادة ولاية وهران من سد فرقوق؟ وهل يبقى هذا الأمل مجرد حلم؟

ولم تستفد ولايتنا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي أي مشروع يخص المياه، ومن خلال تصفحي لمشروع

كما نتمنى أن تهتم وزارة التضامن بالمركز الموجود بالمأمونية والذي وصلت نسبة أشغاله إلى 60٪، مع تعزيز أرضية مطار غريس. ونتساءل عن مصير خط السكك الحديدية الرابط بين تيزي وزو ومعسكر، وعن المركز الصيفي في نصمة الذي ما زالت أشغاله معطلة، وهو المركز الوحيد الذي دمره الإرهاب ولم يرمم.

أما فيما يتعلق بالصحة، فيجب وضع ميزانية حسب البرنامج مع دراسة دقيقة لديون قطاع الصحة وتسديدها حسب الأولويات، والتكفل الحقيقي بنخبتنا الطبية المحرومة التي تعمل حسبما تملكه من إمكانيات وكانت دائما واقفة وحاضرة في الأوقات الصعبة. فمن الأفضل رفع أجورها بدل منحها أوقات العمل الإضافية...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد جلال بوسيف، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بن عمر مخلوف.

السيد مخلوف بن عمر: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنني أتمن كثيرا ما ورد في مداخلة زميلي لأنه جاء بأشياء متفق عليها، ولطالما حاولنا جماعيا طرق الأبواب من أجل تجسيدها خدمة للمواطن بعيدا عن أية حسابات ضيقة مهما كانت طبيعتها، وهذا هو، في اعتقادنا، صميم العمل السياسي والوطنية الحققة.

أعتقد أن المشكلة تكمن في كل ما نقوله، وحينما نتناول مثل هذه النصوص يتجه تفكيرنا إلى قضية التطبيق والمتابعة أكثر منه إلى النص في حد ذاته، كما تكمن في تركنا الأمور تتعفن في الميدان ثم نحاول الإصلاح، وحينما نشعر المواطن بأننا نكيل بمكيالين ونشعره بغياب العدالة في التوزيع وفي غير ذلك من صورها، وحينما يجد المواطن نفسه يعامل في منطقة ما بغير ما يعامل به المواطن في منطقة أخرى، ونحن نرفع شعارات التوازن الجهوي وغيرها.

المعلوماتية؟! علما أن هذه المنطقة المحرومة قد زارها العديد من وزراء الحكومات المتعاقبة وقدم لها كل زائر وعودا، وما زالت دار لقمان على حالها حتى أصبحنا نخشى مقابلة هؤلاء المواطنين في التجمعات.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى وزارة التعليم العالي على تعاملها الإيجابي مع ملف جامعة معسكر، وأهيب بالسيد رئيس الحكومة أن يشرفنا بوضع اللمسات الأخيرة ليصبح المركز الجامعي جامعة تليق بتاريخ ولاية معسكر وبمقامها.

سيدي الرئيس،

أيعفل أن تجمع مؤسسة سونلغاز منذ أكثر من ستة أشهر المبالغ المخصصة لتزويد بلديتي تاغية والمأمونية بالغاز الطبيعي؟! هل تحولت شركة سونلغاز في سنة 2001 إلى صندوق للتوفير ونحن لا نعلم؟ أم هكذا يسير برنامج الإنعاش الاقتصادي؟

هذا، وأقترح على الحكومة إذا لم تجد مكانا لإنجاز المدرسة الوطنية لكرة القدم أن تخصص مدينة الحمامات "بوحنيفية" لتوفرها على كل الضروريات وحتى الكماليات.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن غلق الطرقات لايجدي نفعا، وإن وجود قوات الجيش في الأماكن الخطرة يعطي مفعولا، والدليل على ذلك المجزرة الأخيرة وما ترتب عليها.

وعن التضامن الوطني، يجب على المختصين ضبط النقائص لمعرفة المناطق الأكثر حرمانا والحصول على قائمة المحتاجين في الوقت الملائم وقبل الدخول المدرسي ودفعها منحة عادية.

وأسأل: ما مصير مدرسة تكوين شرطة التدخل السريع في معسكر؟ وما مصير الملعب المتعدد الرياضات بسيث؟

تحقيق وتفتيش من المفتشية العامة للمالية ووصل الأمر إلى مجلس المحاسبة، ماهي النتيجة؟ ها قد أمضينا أكثر من سنة ولم نحصل على النتائج، وقد طالبنا بها في مراسلات رسمية وناديننا من هذا المكان، أعطونا نتائج لجان التحقيق بل اتخذوا إجراءات ردعية مثل التي تعدون بها في كل مكان حينما تنصبون لجان التحقيق، وهذا مطلب شرعي للمواطن لأن كل أمواله اختلست ويريد أن يعرف النتائج، حتى تعود مصداقية الدولة.

أنا ألح وأصر على أن القضية لا تحركها حسابات ضيقة وأنها قضية مصداقية دولة، ويجب أن نكون غيورين على هذه الدولة. فعندما يعين مسؤول ويلتزم بأشياء لا بد أن تظهر نتائجها.

تحدث زميلي عن ولاية معسكر بأنها ولاية فلاحية وفي برنامج الإنعاش الاقتصادي لم ترد أية نقطة تتعلق بالري الذي هو مرتبط بالفلاحة، ثم يرجع السبب إلى التحكيم، إنه في الحقيقة اعتباطي، بمعنى ثمة قرارات لا تفهم ناهيك عن ظاهرة غلق الطرقات التي تحدث عنها كل الزملاء، ثم أسألني لماذا بلغ سعر البطاطا 60 دج؟ ولماذا لا يستعمل الفلاحون الرش المحوري؟ وكأن عهدتنا خاصة بالوعود بالتسجيل، ففي كل مناقشة نتلقى وعدا بتسجيل الدراسة، والعهدة ستنفذي والوعد لم يتحقق.

هناك جانب آخر يتعلق بالتدابير الأمنية قد أشرت إليه ويخص ظاهرة غلق الطرقات التي لدي بشأنها كلام كثير وسأتناولها بنوع من التحفظ لأنها حساسة، أما أن تكون كل مداخل هذه الولاية مغلقة فهو أمر غير معقول. فقد تجلونا في بلادنا العزيزة وفي مناطقها المختلفة لكننا لم نر مثل هذه الظاهرة وبهذا الشكل الذي خلف آثارا نفسية وأمنية وسياسية كبيرة ورهيبية. لذلك، لا نريد أن نقبض العصا من الوسط ونقول إن هذا الأمر لا يليق بهذه الولاية.

ثم أشير إلى قضية الكيل بمكيالين أحيانا في سياسة

وأعطي مثالا تكملة للكلام زميلي، حينما نتكلم عن ولاية تاريخية كولاية معسكر التي تشرفت بكثير من الزيارات الميدانية والعملية، وهذا انشغال المواطنين أبلغه بعيدا عن كل حسابات ضيقة، فلا يوجد نقل مباشر ولا هم يحزنون، الحمد لله، نلاحظ تدهورا أمنيا وسلسلة من الانتهاكات الإجرامية الإرهابية يذهب ضحاياها مواطنون أبرياء والسلطات المركزية تشعرنا بأنها متغافلة عنا، وهو أمر يحز في النفس كثيرا. فالمواطن في هذه الولاية يقارن، حيث عندما يقع حادث مرة واحدة في ولاية مجاورة ينتقل إليها ممثل السلطة المركزية، وعندما يقع حادث الاعتداء على فريق كرة القدم في إحدى الولايات ينتقل إليها الوزير، وقد يقع حادث في منطقة الأبيض سيدي الشيخ أو آرزبو أو بجاية فيفعل نفس الشيء، لكن عندما يحدث في هذه الولاية يلاحظ أنه لا يأتي أحد وقد تحدثنا في الأمر مع المسؤولين السامين في الدولة، ولا أريد ذكر أسماء. تقع فيضانات في منطقة فيتنقل الوزراء، مشكورين وهذا شيء جيد، وتبقى علامة الاستفهام مطروحة. لسنا هنا بصدد صب الزيت على النار ولا بصدد المتاجرة بأرواح الأشخاص، لكننا ندق ناقوس الخطر مثلما دقه زملاؤنا ولم يسمع لهم حتى وقع ما وقع، ثم حينما نطلع على القرارات المتخذة ببعض هذه الولايات التي تقع فيها الأحداث غالبا ما نجد بها أمرين اثنين: تكريس سياسة الوعود وتكريس سياسة الكيل بمكيالين مثلما حدث في منطقة وقعت فيها أحداث، إذ تم توقيف أشخاص وطالب المواطنون بإطلاق سراحهم فرفض ممثل الحكومة مصرحا أن العدالة هي التي تفصل في الأمر. لكن ما مصير الأشخاص الأبرياء؟

وفي منطقة أخرى تحمل المسؤولية مباشرة وقرر إطلاق سراح جميع الأشخاص. أعتقد أننا في جزائر واحدة ومنظومة قانونية واحدة.

وفيما يخص سياسة الوعود فالحل المقترح هو تنصيب لجان تحقيق وقد نصبت في كل من الأبيض سيدي الشيخ وخنشلة، لكن أين هي نتائج لجان التحقيق هذه؟ فعندنا في ولاية معسكر وقعت أزمة عظيمة بتشاجر إداريين فيما بينهم ونشر الخبر في الصحف، وأنشئت لجان

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد بن عمر مخلوف، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمن منصور.

السيد عبد الرحمن منصور: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء ومساعدتهم،
الاخوة الحضور،
زميلاتي، زملائي النواب،

أتوجه، في البداية، بالشكر إلى كل أعضاء اللجنة وإلى السيد الوزير ومساعدته على إعداد هذا الملف الذي يمكن اعتباره من خلال التجربة أنه أول قانون مالية خال من الزيادات، إلا القليل، وهذا شيء يبشر بالخير ويجعل المواطن يتفاءل.

انطلاقا مما سبق أبدي ملاحظة أولى تتعلق بالمادة 37، والتي أسجل من خلالها ارتياحا كبيرا للتنازل عن السكنات الاجتماعية، لكن أشير في نفس الوقت إلى أن وضع رسم رفع القمامة على سكان الأرياف غير ممكن لأنهم يعانون الكثير.

هل يعقل أن نجد جرارات وشاحنات ووسائل لرفع القمامات في الأرياف؟

أعتقد أن في الإجراء ظلما ويجب إلغاؤه منذ الآن، وقد طلبت منهم عدم الدفع إلى أن توفر لهم الإمكانيات من ماء وطرق ووسائل. والأجدر أن يطبق هذا الإجراء على سكان المدن وخاصة سكان العاصمة عقابا لهم لأن لديهم كل وسائل النظافة لكنها غير نظيفة. لذا يجب محاكمة المسؤولين على الأوساخ المرمية في الطرقات عبر العاصمة. وفيما يخص إلغاء ديون المستشفيات فهو إجراء نشجعه رغم أنه ناشئ عن رسم، لأن المستشفيات تعاني.

التضامن الوطني وفي السماح للمواطنين بالمبادرة إلى التضامن، وعلى سبيل المثال تأتي عملية المنع في شهر رمضان أو في غيره من المناسبات، كأن يقال: لا تقوموا بكذا لأن هناك احتكارا أولست أدري كيف يسمونه بحجة عدم الاستغلال السياسي والسياسوي؟ ومع ذلك نجد أن عمليات التضامن المتمثلة في التبرعات يقدمها أشخاص مجهولون، كأن يقدم شخص مجهول (X) من فرنسا 20 محفظة أو تقدم تنظيمات مجهولة ومشبوهة تبرعات. أظن أنه من الأولى ترك الجزائريين يتضامنون فيما بينهم.

وبما أنني أتحدث عن التضامن سأذكر قضية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وأعتقد أن ضمها إلى وزارة التضامن يحتاج إلى إعادة نظر، فإذا كانت وزارة العمل هي المعنية فهو معقول وإذا كانت وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي المعنية على أساس أن هذه المؤسسات ستصبح مؤسسات متوسطة وصغيرة، هذا أيضا معقول.

فما نريده هو أن تتضح لنا السياسة في مجال التشغيل وتوظيف الأموال حتى لا توزع على طريقة توزيع الربح وتوزيع الجباية العادية.

وهناك قضايا كثيرة لكن ضيق الوقت لا يسمح لنا بتناولها. لذا، نأمل من السادة الوزراء أن يفتحوا لنا صدورهم، وقد طرحت بحدة على السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قضية تخص المراسلات الكثيرة التي لم نتلق الرد بشأنها نحن النواب، ولدي أمثلة كثيرة لكن الوقت لا يسمح. وأعتقد أنه يجب مراعاة هذه القضية ونحذر منها كما نحذر من سياسة التمييز، مثال ذلك السنة الجزائرية في فرنسا وإسبانيا و500مليار، كلام كثير طويل وعريض ولا نرى له نتائج، وحينما أقول هذا الكلام أعقب أننا مستعدون للمصادقة، لأن هناك من تزايد علينا بقوله كيف تنتقدون؟ لأننا ربطنا القضية بقضية التطبيق ولسنا مستعدين لتقديم صك على بياض...